



M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR28214

هذه حاشية العلامة الشيخ ابراهيم  
البيجوري على رسالة الاستاذ الشيخ  
شهاب الفضل في لاله الا الله  
نفعنا الله بهما  
آمين



٢ هذا الإشارة الى الجمع بين  
القولين اه مؤلف

الاسماء الحسنى لانه لا يبدى من المغايرة بين الشئ وما هو له ٢ والتحقيق انه اذا اريد  
اللفظ فهو غير المسمى قطعا واذا اريد به المدلول فهو عين المسمى قطعا والله علم على  
الذات الاقدس على ما سيأتى ان شاء الله تعالى وعند المحققين انه الاسم الاعظم  
والرحمن المبني في الرحمة والرحيم ذو الرحمة فالرحمن ابلغ منه زيادة بذاته الدالة على  
على زيادة المعنى ولا يستدل على الابلغة بقول السلف يارحمن الدنيا والآخرة ورحيم  
الآخرة معارضته بحديث يارحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما واعلم ان جملة البسمة يصح  
ان تكون خبرية باعتبار المتعلق أى اؤلف مثلا ويصح ان تكون انشائية باعتبار  
معنى الباء وهو الاستعانة أو المصاحبة والكلام على البسمة كثير وقد اُفرد  
برسائل كثيرة وفي هذا القدر كفاية (قوله الحمد لله) الحمد لله الوصف بالجميل سواء  
تعلق بالفضائل أى الصفات القاصرة أم بالفواضل أى الصفات المتعدية وعرفا فعل  
ينبى عن تعظيم المنعم بسبب انه منهم على الحامد أو غير هو الشكر لغة هو الحمد عرفا لكن  
بتدليل الحامد بالشكر واصطلاحا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من نعم  
وبصرى ما خلق لاجله ولللام ليست لام العلة بل هى للعاقبة والمشهور فى جملة الحمد  
انها خبرية لفظا انشائية معنى وهو أولى من جعلها خبرية لفظا ومعنى وان صح ذلك  
أيضا كما وجدناه فى حاشية رسالة العقائد واستشكل القول بالانشاء بان العبد  
لا يمكنه ان ينشئ اختصاصه تعالى بالحامد أو استحقيقه طلالا هذا ثابت أن لا  
\* احبب بان المراد انشاء النشاء بثبوت استحقيق الحمد أو الاختصاص لا انشاء  
الثبوت والكلام على الحمدلة كثير وفى هذا القدر كفاية وبالله التوفيق (قوله الذى  
جعل الخ) فى قوة الجاعل لان الموصول وصلته فى قوة المشتق وقد تقرر ان تعليق  
الحكم بالمشق يثبوت بعلة مامنه الاشتقاق وهو المصدر فكأنه قال الحمد لله لاجله  
فمكون حمد فى مقابلة نعمة فيثاب عليه ثواب الواجب بخلاف ما لو لم يكن فى مقابلة نعمة  
فانه يثاب عليه ثواب المندوب فان قيل كيف يتصور ان لا يكون فى مقابلة نعمة حتى  
يثاب عليه ثواب المندوب مع انه لا بد فى الحمد من وجود اركانها وهم الحمد وعليه احبب  
بان الحمد وعليه امان يكون نعمة فيثاب على الحمد ثواب الواجب واما ان يكون الذات  
العلية أوصفا لها غير الفعلية فيثاب على الحمد ثواب المندوب فان قيل لم ائيب على  
الاول ثواب الواجب وعلى الثانى ثواب المندوب مع انه يترأى العكس احبب بان  
الاول وقع شكرا للنعمة وشكرا المنعم واجب كما هو معلوم فان قيل الحكم ليس متعلقا  
بالمشتق الذى هو معنى قوله الذى جعل بل هو متعلق باللفظ الشرىف احبب بان  
الصفة مع الموصوف كالشئ الواحد (قوله جعل) يأتى بمعنى أوجب كقولك جعلت  
للعامل درهمين وبمعنى أوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وبمعنى اعتقد وبمعنى  
صبر وهى مهذين الاخيرين تتعدى مفعولين وهى هنا بمعنى صبر أى صبر كلمة التوحيد  
الخ (قوله كلمة التوحيد الخ) لا يخفى ما فى كلامه من براعة الاستهلال وهى فى اللغة  
التفوق من برع الرجل فاق اقرانه وفى الاصطلاح ٢ ان يشير المتكلم فى طاعة كلامه

الحمد لله الذى جعل كلمة  
التوحيد

٢ قوله ان يشير الخ بيان  
لاحسن البراعات والا  
فالبراعات فى الاصطلاح  
التأنيق فى الابتداء أى  
التحسين الخ أى الاتيان  
بالشئ الحسن فى الابتداء  
اه شيخنا انبأى حفظه  
الله

الى مقصوده ووجه تسميتها بعبادة الاستهلال ان المتكلم يفهم غرضه من كلامه عند  
رفع الصوت به ورفع الصوت لغة الاستهلال يقال استهل المولد صار خاذاً رفع صوته  
عند الولادة اما راحة المطلب فهي تقديم الشناء على المقصود وراحة المقطع هي  
ما تشعر بالانتهاء كقولهم في الآخر ونسأل الله حسن الختام وتسمية الكلمة المشرقة  
كلمة التوحيد لا فادتها اجتماعا وهو اثبات الالهية لله ونفيها عن غيره وتسمى أيضا  
كلمة الجلالة أي الكلمة الدالة على الجلالة والعظمة لان الذات لما كانت متصفة في  
الواقع بالجلالة والعظمة صارت الكلمة دالة عليها (قوله علامة) التعبير بالعلامة  
يفيد ان الايمان يتحقق من غيرها وانما هي دليل عليه فلا يسقط شرط الصحة  
ولا شرط ان منه بل هو شرط لاجراء الاحكام الدنيوية فنصدق بقلبه ولم يتطرق  
بالشهادتين فهو مؤمن عند الله فيدخل الجنة وان كان لا تجرى عليه الاحكام  
الدنيوية من غسل وصلاة عليه ودفن في مقابر المسلمين ولا ترثه ورثته المسلمون وهذا هو  
المعنى وقيل هو شرط للصحة وقيل هو شرط من أي شيء من حقيقة الايمان فلا ايمان  
على هذا المجموع التصديق القلبي والنطق بالشهادتين كما يؤخذ ذلك من كلام بعض  
الحقوقيين (قوله على الايمان) هو لغة مطلق التصديق وشرعا التصديق بما جاء به  
النبي صلى الله عليه وسلم والتصديق هو الاتقان أي حديث النفس أي قولنا رضي  
وصدقت سواء كان تابعا لمجرد ما نأشئ من دليل ويسمى معرفة أو لحزم ناشئ عن تقليد  
هذا هو التحقيق في تفسير التصديق وبعضهم عرفه بأنه المعرفة لكن يرد عليه ان  
الكافر عارف مع انه ليس بمؤمن ويرد عليه أيضا ان المقلد ليس بعارف مع انه مؤمن  
على الراجح بخلافه على التفسير الأول وفيها وأما الاسلام فهو لغة مطلق الانقياد  
وشرعا الانقياد لما علم بحجى الرسول به ضرورة التحقيق انهم امة متغيران مفهوم ما وما  
صدقا ما الأول فلما علمت من ان الايمان هو التصديق والاسلام هو الانقياد وأما  
الثاني فلأن ما صدقات الايمان تدقيقات وما صدقات الاسلام انقيادات لكنهما  
متلازمان محلا أي ان كل شخص كان محلا للايمان كان محلا للاسلام وبالعكس هذا  
ان نظرا للاسلام والايمان المتجهين وان قطع النظر عن ذلك كان بينهما العموم  
والخصوص الوجهي يجمعان في شخص اذن بقلبه وانقاد بظاهره فهو محل للايمان  
ولا للاسلام وينفرد الايمان فيمن صدق بقلبه ولم ينقد بظاهره فهو محل للايمان فقط  
وينفرد الاسلام فيمن انقاد بظاهره ولم يصدق بقلبه فهو محل للاسلام فقط فعملت من  
هذا ما في قول بعضهم ان الايمان والاسلام متغايران مفهومهما متحدان ما صدقا ولعله  
تسامح فاطلق الماصدق على المحل (قوله والصلاة الخ) هي اسم مصدر لصلى والمصدر  
التصلي ولم يعبر به لايمامه العذاب وهذه الجملة خبرية لفظا انشائية معنى  
أي اللهم صل أي ارحم رحمة مقرونة بالتعظيم والمشهور ان الصلاة من قبيل المشترك  
اللفظي لان الجمهور قالوا في تفسيرها الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار  
ومن غيرهم ولو من الجن تضرع ودعا واستصوب ابن هشام في المعنى انها من قبيل

علامة على الايمان والصلاة

المشترك المعنوي وفسرها بالانكساف بفتح العين فان أضفته الى الله كان معناه الرحمة  
 وان أضفته الى الملائكة كان معناه الاستغفار وان أضفته الى محسبهم كان معناه  
 الدعاء واستبعد ما قاله الجمهور من وجوه ورد بعضها الداميني وهل المراد باستغفار  
 الملائكة صبغته فقط أولا الظاهر انه لا يختص بها في رواية البخاري وذكرها  
 العارفي ابن أبي حمزة هكذا ان الملائكة تصل على أحد كمادام في مصلاه الذي صلى  
 فيه ما لم يحدث تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه فقوله تقول تغسب لتصلى فالمراد  
 بالاستغفار منهم كل لفظ فيه دعاء كالرحمة والعفو والرضاي ان ابا اسحق الشاطبي  
 صرح في شرح الافية بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من العمل الذي  
 لا يدخله رياء أي لا يقطع به رياء بل هو مقبول قال السنوسي وهو مشكل اذا قطع  
 بقوله القطع للصلي بحسن الخاتمة وأجاب بأن المعنى اذا مات مؤمنا وجد حسنتها  
 مقبولة لا ريب بخلاف باقي الحسنات ويحتمل انها مقبولة قطعاً ولومات على الكفر  
 ويخفف عنه من عذاب غير الكفر وقال بعضهم ان للصلاة جهتين بالنسبة الى الله  
 عليه وسلم لا يقطعها الزيادة بالنسبة للصلي يقطعها هكذا نقل شيخنا السكن رأيت  
 معزوا للشيخ الجليل ان المعتقد ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يدخلها الزيادة  
 حتى بالنسبة للقدرا الواصل للنبي صلى الله عليه وسلم وان غير هذا ضعيف وسعت هذا  
 من الشيخ المؤلف نفعنا الله بهم أجمعين آمين (قوله والسلام الخ) هو اسم مصدر لسلام  
 والمصدر التسليم ولم يعربه لمناسبة الصلاة وهو التحية بالسلام فكان المسلم سأل الله  
 ان يسلم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سلامه عليه بكلامه القديم ويسلم الملائكة  
 ذلك كما يؤخذ من كلام السنوسي في شرح الجزايرة قال شيخنا والاسلم  
 التفويض في دلالة الكلام القديم على معنى السلام القديم ثم انه لم يرض تفسير  
 السلام بالامن وان ذكره السنوسي وغيره قال لا لله رباً أشعر عظمة الخوف والنبي  
 صلى الله عليه وسلم بل وانباؤه لا خوف عليهم وان قال اني لا خوفكم من الله فهذا مقام  
 عبودته في ذاته واجلاله لمولاه انتهى وليس المراد بالسلام هنا اسمه تعالى كما هو  
 بعضهم قال والمعنى حينئذ الله راض عليك أو حفيظ مثلاً قال شيخنا وبالجملة  
 لا تسكر ثبوت السلام اسمها من اسمائه تعالى ولكن يبعد حمله عليه في نحو هذا الموضع  
 اه (قوله على سيد) أي بعلى اشارة الى شدة التمكن وما قيل من ان حق الدعاء النافع  
 التعددية باللام لا بعلى لا يرد لانه فرق بين ان يقال دعاء عليه وصلى عليه والسيد هو  
 المتولى للسواد أي الجماعة الكسيرة فيلزم انه أعظمهم وهو المقصود وأصله سيود  
 على وزن فيعل اجمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت  
 الياء في الياء (قوله كل انسان) وفي بعض النسخ ولد عدنان والاولى أعم لشموها الكل  
 نبي ورسول وغيرهما والانسان ان أخذ من ناس اذا تحرك هم الانس ولجن وان  
 أخذ من الانس يضم الهمة فهو خاص بالآدميين ويلزم من كونه أفضل منهم ان يكون  
 أفضل من غيرهم فهو أفضل المخلوق على الاطلاق كما أشار لهذا صاحب الجوهرة بقوله

والسلام على سيدنا  
 انسان

وأفضل الخلق على الإطلاق \* نبينا قبل عن الشقاق

ولا عزة بمنازعة الرخشى في ذلك حيث قال به فضيل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه شدي ذلك وخرق الأجماع (قوله وعلى آله) أتى بعلى أماردا على الشيعة الراحمين وروى حديث دال على عدم جواز الاتيان بعلى وهو لا تفصلوا بيني وبين آل بيلى وهو مكذوب عنه صلى الله عليه وسلم وأما إشارة إلى ان العطية الواصلة له أعظم من العطية الواصلة للآل والأل اسم جنس لا واحد له من لفظه وهم مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب وكذا المؤمنات وأما أولاد البنات فلا يدخلون وقيل كل مؤمن تقي والذي اختاره المحققون انهم أمة لا جاية أى من آمن به صلى الله عليه وسلم واجابه لأمة الدعوة لانها تشمل الكفار وهذا الذى اختاره شيخنا المحقق الصبان فى طائفة على الاشعوى انه لا يطلق القول فى تفسير الآل بل ان ذلك قرينة على ان المراد أهل بيته محل عليهم أو على ان المراد الاتقياء محل عليهم أو على ان المراد مطلق الاتباع محل عليهم اهـ وما ههنا من الثانى لانه وصفهم بقوله ذوى الاحسان (قوله وأصحابه) جمع محب كفرخ وأفراخ كما لو خدم من سرح المم ابني لحزب النورى ومحب اسم جمع لصاحب على التحقيق وهو من طالت عشرت له وليس مراد اهل المراد الصحابي وهو من اجتمع بيده مؤمننا بنينا صلى الله عليه وسلم بعد النبوة على المعتمد فى حال حياة كل فى محل التعارف وهو بالنسبة اليه الارضى وبالنسبة لللائكة السماء سواه روى عنه شيئا أو لا سواء كانت مدة الاجتماع طويلة أو قصيرة ولو ساعة ولو غير غير كمن حنكه صلى الله عليه وسلم وانما كان غير المؤمن الصغير والمجنون محاسبان الشرط كونهم من جنس العقلاء وأما مودة على الايمان فليس بشرط لاصل المحبة بل هو شرط للدوام (قوله وذريته) اعلم ان الذرية تشمل الاولاد وأولاد الاولاد وقد مر الشرح لتركيب أولاد النبي صلى الله عليه وسلم بيئتين فقال قبولاً زكراً قبالة فوز الاعلا \* ترتب أولاد النبي المطهر

وعلى آله وأصحابه وذريته  
ذوى الاحسان

الآل منهم وانزل محمد خير رفعة \* وقد كملوا سبعين بقول محرر

فالاوائل من هذه الكلمات أوائل أسماء أولاده صلى الله عليه وسلم فالقاف لسيدنا القاسم والراى لسيدتنا زينب والراء لسيدتنا رقية والفاء لسيدتنا فاطمة والهزة لسيدتنا أم كلثوم والعين لسيدتنا عمة الله والهزة من آل آلهم لسيدنا ابراهيم وقوله يقول محزره مقابلة أربعة أقوال كفى المواهب الاول انهم ثمانية يجعل الذكور أربعة كالاناث سيدنا ابراهيم وسيدنا القاسم وسيدنا الطاهر وسيدنا الطيب الثاني انهم تسعة بنو ابي عبد الله فتكون الذكور خمسة الثالث انهم أحد عشر بنو ابي عبد الله الطاهر والطيب فتكون الذكور سبعة الرابع انهم اثنا عشر بنو ابي عبد الله فتكون الذكور ثمانية والخامس ان المتفق عليه من الذكور اثنا عشر القاسم وابراهيم وما زاد مختلف فيه وأما الاناث فلا خلاف فيهن (قوله ذوى الاحسان) أى أصحاب الاحسان وهو كناية عن اتقان العبادة بأدائها على وجهها المأمور به مع رعاية

حقه تعالى فيها وحرم اقبته واستحضار عظمته وحلاله ابتداء وودا وما وهذا هو  
 المذكور في الآيات الكثيرة كقوله تعالى للذين أحسنوا الحسنى وان الله يحب  
 المحسنين هل جازم الاحسان الا الاحسان وفسره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ان  
 تعبد الله كأنك تراه كما يؤخذ ذلك من ابن حجر على الاربعين (قوله أما بعد الخ)  
 أما حرف شرط تكون لثبات كيد ووجه افادتها لثبات كيد انما ثابتة عن مهمماويكن  
 والتقدير مهمماويكن من شيء فأقول فقد علق القول على وجود شيء والذات المتخلو عن  
 شيء فالعلق عليه محقق والعلق على المحقق محقق فحصل التوكيد وتكون للتفصيل  
 عا لبأ ذلك بأن يتقدمها اجمال ويكون لها نظيرة وبعضهم التزم ان تكون للتفصيل  
 ويقدر الاجمال ان لم يكن وذلك تعسف ويجوز في بعد النص على نسبة لفظ المضاف  
 اليه ومثاؤه على الضم على نية معناه وانما بنى لشبهة بأحرف الجواب في الاستغناء بها  
 عن اللفظ الذي بعدها ولم يكن في الحالة الاولى لعدم الشبهة اذ لم يستغن به عن اللفظ  
 لثبته وملاحظته والمثوى كالثابت وانما بنى على حركة لمعلم ان له أصلا في الاعراب  
 وللتخلص من التقاء الساكنين وانما كانت الحركة ضمة لتكمل لها جميع الحركات  
 لانها تجزى عن وتنصب على الظرفية والاحسن في الظرف ان يكون من متعديات أى  
 معمولات الجزاء ليكون المعلق عليه غير مقيّد فيكون أبلغ في التحقيق والمعنى  
 مهمماويجد من شيء فأقول بعدها البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي صلى الله  
 عليه وسلم قد اضطربت وقال بعض المغاربة **بكونه** من متعلقات الجزاء أحسن  
 لسكونه أمثل بالمطلوب شرعا في حديث كل أمر ذي بال الخ قال شيخنا وهو معنى دقيق  
 فتعظن له قال الشيخ وأصل الرسالة أعلم انه قد اضطربت الخ وهذا من تصرفات  
 النسخ (قوله قد اضطربت الخ) أى اختلفت أقوالهم وليس هو بمعنى اختلفت  
 وظاهر كلامهم ان الاضطراب له معنيان الاختلاف والاختلال لكن الاختلال  
 ليس مرادنا بل المراد الاختلاف فقط قال بعضهم والذي في كتب اللغة ان معنى  
 الاضطراب الاختلال ولم يذكر الاختلاف فلعل تفسيره بالاختلاف مجاراه (قوله  
 فقال الجمهور) سيأتي يذكر مقابله في الخاتمة بقوله وقال بعضهم الخ وهو تفصيل  
 لقوله قد اضطربت (قوله لانا في الخ) يؤخذ من كلام بعض المحققين ان هذا يمان  
 لمعنى لا وليس يمانا لأعرابها فكان الاولى ان يزيدوهى حرف مبني على السكون  
 وقوله نافية للجنس أى من حيث تحققه في جميع الافراد ما عدا المستثنى وهو الله لا من  
 حيث تحققه في بعضه بدون بعض ولذلك تسمى نافية للجنس على سبيل الاستغراق  
 ونقال فيها أيضا التبرئة لانها دلت على براءة الجنس من الخير فهي من اضافة الدال  
 للدلول قال الشيخ وهذه العبارة أى قولهم لانا في الجنس فيها تسمح لان لا نفي الخبر  
 عن افراد الجنس مثلا اذا قلت لارجل قائم فقد نفيت القيام عن افراد الرجل واعلم  
 ان الجنس والحقيقة والطبيعة والماهية بمعنى واحد وليست لا نفي الوحدة لان نفي  
 الوحدة يصدق بوجود اثنين فصاعدا فتعين ان تكون نافية للجنس بالمعنى السابق

أما بعد قد اضطربت  
 أقوال المعربين للكتابة  
 المشرقة وعنى لا اله الا الله  
 فقال الجمهور لانا في



ولست لنفي الجنس حقيقة (قوله للجنس) أي نضا لانها عملت عمل ان هذا اذا لم يكن اسمها منى أو مجموعا والا كانت شعبة لنفي الجنس ولنفي قيد الانثوية أو الجمعية كما وجهه السعد في مطوله وأما العاملة عمل ليس فإن كان اسمها غير منى ومجموع فهي لنفي الجنس بواجبة ولنفي الوحدة بوجوه فتحتاج الى قرينة فإن نفي أو جمع كانت في الاحتمال مثل العاملة عمل ان اذا نفي اسمها أو جمع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس انما هو اذا لم ينس الاسم أو يجمع والمهمة كالعامة عمل ليس اه بالمعنى من حاشية الصبان على الاثني عشر (قوله والله اسمها) مبنى معها لتفخيمه معنى من اذا التقدير لامن الله والاسم اذا ضمن معنى الحرف بنونى على الحركة لاعلى السكون مع ان الاصل في كل مبنى السكون بلاشارة الى عروض ذلك البناء وكانت تلك الحركة فتحمة لاضمة ولا كسرة لخفتها بخلافهما وانما كان التقدير ما ذكر لان قولنا لا اله الا الله واقع في جواب سؤال مقدر حاصله هل من الله غير الله فقال سبحانه لا اله الا الله وكان من حقه أن يقول لامن لا اله الا الله كما في السؤال لان زيادته من في سياق النفي يدل على عمومته وقيل بنى الاسم لتركيبه مع لا كتر كيب خمسة عشر وهذا القول قول الجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا بين لا واسمها اعربوا فيقولون لا فيها رجل ولا امرأة ومصحح ابن عصفور في الجمل القول الاول قائلا في علة تفخيضه لان ما بنى من الاسماء لتضمن معنى الحرف أكثر مما بنى لتركيبه مع الحرف اه وموضع الاسم نصب بلا العاملة عمل ان على مذهب سيبويه لكن هذا مبنى على إحدى الطريقتين في النقل عن سيبويه والحق في النقل عنه انما لا تعمل في الاسم كما نقله في المعنى ولا عمل لما في الخبر عند سيبويه باتفاق الطريقةين والذي عملت فيه الرفع هو النكرة وانما عملت فيه لان لا زالت الابتداء لفظا لا تقديرافهى معتدا في التقدير وقد وجهه سيبويه عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بان وانما عملت في الاسم على الطريقة الاولى لقرب والحق انما لا تعمل فيه كما هو الطريقة الثانية لانها انتشرت كبت معه كانت جزأ منه وجزء الشيء لا تعمل فيه فليست عاملة في الاسم والخبر على التحقيق وذهب الزجاج الى ان اسمها معرب منه وبها وحذف تنوينه تخفيفا قال الشيخ تقي الدين بعض مشايخه ينبغي في كان الله غفورا رحيمًا أن يقال لفظ الجلالة اسم ولا يقال اسمها تأديا وهما مثلها فالادب في مثل هذا أن لا يقال اسمها بل يقال هو اسم (قوله وخبرها محذوف) هذا انما يظهر على مذهب الاخفش من أن لا عملت في الخبر وأما على مذهب سيبويه فلا لانه لا خبر لها عليه كما تقدم وحصل الخلاف بينهما ان ركبت مع اسمها بأن كان مفردا أو اما اذا لم تركب معه بأن كان مضافا أو شبهها به فلها خبر باتفاقهما (قوله محذوف) أي حوارا عند الخازن بين وجوبه عند التعيين والطائفتين لانه اذا ظهر المعنى المراد كما هنا حذف الخبر جوارا أو جوبا على الخلاف المتقدم وأما اذا لم يظهر المعنى المراد فلا يجوز حذفه اتفاقا (قوله التقدير يمكن) أي تقدير الخبر المحذوف يمكن أي غير متنع (قوله والأداة استثناء) أي

للجنس والله اسمها وخبرها محذوف التقدير يمكن أداة استثناء

(قوله وكان من حقه الخ) وانما خبر جناس عن هذا الحق للاختصار واستغناء بحاق السؤال المقدر اه

تأتي في الخبر في العمل في محل رفع بالابتداء

أدنى به الاستثنا وهو إخراج ما بعدهما عما قبلها (قوله والله بدل من الضمير) قد استشكل الناس البديل في مثل ذلك من جهتين أحدهما أنه بدل بعض وليس هناك ضمير يعود على البديل منه الثانية أن بينهما مخالفة فإن البديل موجب والمبدل منه منفي مع أنهم شرطوا موافقة البديل للمبدل منه. وأجاب السكاكي عن الأول بجواب حاصله أن اشتغال البديل على الضمير أمر اغلبي لا واجب كما قال ابن مالك في السكاكية وكون ذي اشتغال أو بعض صحب \* بضمير أولى ولكن لا يجب

شاهنا من غير الغالب وأيضا قال القرينة مفهومة أن الثاني قد كان يتناول الأول فاعلم أنه بعضه فلا يحتاج إلى رابط \* وأجيب عن الثاني بأن مرادهم بقولهم يجب في البديل الموافقة مع البديل منه توافقهما في عمل العامل فإذا كان يعمل في الأول الرفع مثلا فلا بد أن يعمل في الثاني وحينئذ فلا يضر تخالفهما بالنفي والاثبات وجعل اللفظ الشريف بدلا من الضمير المستحسن في الخبر أولى من جعله بدلا من اسم لا باعتبار محله قبل دخوله لأن الابدال من الأقرب أولى والضمير أقرب ولأنه لا داعي إلى اعتبار محل قدر زال مع إمكان اعتبار محل باق ووجه جعله بدلا من اسم لا بأنه مرجع الضمير وهو أصل والضمير فرع والابدال من الأصل أولى من الابدال من الفرع وبأن الاسم مذكور والضمير محذوف والابدال من مذكور أولى منه من محذوف واستشكل الناس البديل في مثل ذلك بأن قاعدة البديل أنه على نية تكرار العامل فلا بد من صحة إحلال البديل محل المبدل منه وهنا لا يمكن إحلاله محله لأن لا خصوصية بالنكرات فلا تعمل في المعارف \* وأجاب بعضهم بأن الابدال على توهم الاتيان بما يدل لا فكما جاز العطف على التوهم في نحو قولك ليس زيد قائما ولا قاعد الجرح على توهم الاتيان بجرح الجرحا ليدل على توهم الاتيان بما يدل لا وهذا الاعتراض من أصله منفي على أنه لا بد من صحة إحلال الثاني محل الأول كما يؤخذ من تقريره وقد يمنع ذلك الجواز أعجبتني هند حسنهما مع أنه لا يجوز أعجبتني حسنا هذا وقال ابن الضائع بالعين المهمة إذا قلت ما قام أحد الأزيد فلا زيد هو البديل وهو الذي يقع في موضع أحد فليس زيد وحده بدلا من أحد قال وأما الأزيد فهو الاحد الذي نقيت عنه القيام اه وعليه فالبدل هنا الا الله وليس لفظ الجلالة وحده هو البديل والمعنى اتفق الا الله غير الله (قوله فهو مرفوع) تفريع على قوله بدل من الضمير الخ (قوله وان قلت قد أفاد الخ) توضيحه أنه قد صار المعنى على هذا الاعراب لا اله يمكن أي غير متمتع الا الله فإنه يمكن أي غير متمتع وذلك صادق بالموجود والمعدوم لأنه لا يلزم من كونه غير متمتع أن يكون موجودا اه وحاصل الجواب أن هذا لا يضر لان المقصود نفي إمكان الآلهة غير الله وليس المقصود اثبات وجود الله تعالى لأنه لا نزاع في وجوده تعالى وأما النزاع في إمكان آلهة غير الله فذلك قد رتبنا الخبر من مادة الامكان وأجيب أيضا بأنه يلزم من نفي إمكان آلهة غير الله وجوده تعالى ضرورة أنه لا بد بهذا العالم من موجود في اتفق غيره تعالى ثبت وجوده والجواب الاول

قوله فلا يضر تخالفهما  
الخ أي ومعنى قولهم ان  
البديل هو المقصود بالنسبة  
أي نسبة القائل مع قطع  
النظر عن النفي والاثبات

والله بدل من الضمير المستتر  
في الخبر فهو مرفوع والمعنى  
لا اله يمكن الا الله فان قلت  
قد أفاد هذا الاعراب نفي  
إمكان الآلهة ما عدا الله  
تعالى ولم يشد أن الله تعالى  
موجود اه لا يلزم من نفي  
إمكان الآلهة غير الله ولا  
يلزم من ذلك أنه موجود  
قلت المقصود بالسكامة  
المشروقة نفي ما عدا الله تعالى  
لا افادة أنه تعالى موجود  
اذ لم ينزع احد في وجوده  
تعالى اه

الذي ذكره الشيخ بالتسليم والثاني الذي ذكره بعض الحققةين بالتمنع تأمله فإنه نفيس  
 (قوله وبهذا يعلم الخ) اسم الإشارة عائدا على الجواب وهو كون المقصود نفي إمكان  
 آلهة غير الله وهذا لا يتوصل اليه إلا بتقدير يمكن دون تقدير موجود فإنه لا يفيد نفي  
 إمكان آلهة غير الله بل يفيد إثبات وجود الله وهذا ليس بمقصود لكونه لا تراعى فيه  
 فتية ما يفيد المقصود أولى من تقدير غيره (قوله لأنه عليه الخ) الضمير في لأنه للحال  
 والشأن والقاعدة أن ما بعد ضمير الشأن مفسر له وفي عليه عائدا على تقدير موجود  
 فالحاصل أنه إن قدرنا الخبر موجود لم نقدر الكلمة المشرفة نفي إمكان آلهة غير الله  
 تعالى غاية ما أفادت أنه انتفى وجود آلهة غير الله وثبت وجود الله وإن قدرناه يمكن  
 أفادت نفي إمكان آلهة غير الله لا لزوم له عدم وجوده فهذا أولى اهتماما بنفي إمكان  
 غير الله تعالى الذي هو المقصود (قوله لا يستفاد الخ) وأيضاً لا يلزم من نفي وجود  
 غير الله عدمه لأن نفي الوجود يصدق بالعدم وبالواسطة على القول بها وحينئذ  
 فيحتمل أن يكون الشركاء من الواسطة فالأولى تقدير الخبر ثابت وأجيب عن ذلك  
 بأن الألوهية وجوب الوجود متلازمان فحينئذ يلزم من نفي وجود آلهة شفرة تعالى  
 عدم الألوهية لأن الآله لا تكون إلا بوجود افتى عدم أو كان واسطة فلا يكون لها  
 وقيل التقدير موجود يمكن معا واستبعد بأن الحذف خلاف الأصل فينبغي أن  
 يترز عن كثرته هذا وذهب القمراز إلى عدم التقدير قال لأن إذا قدرت  
 مؤخود أمثلاً كان نفي الوجود غير تعالى وعند عدم التقدير يكون نفي الحقيقة هذا  
 الغير وما هيته ونفي الحقيقة أقوى في التوحيد لحصوله من الاشكالات الواردة على  
 التقدير وعليه فالمعنى انتفى الآله إلا الله اهـ ملخصاً من حاشية بعض الحققةين على  
 شرح السنوسي على أنه خرى فعرض عليه بالنواحد (قوله نفي إمكان غير الله) أي نفي  
 إمكان آلهة غير الله تعالى فغير صفة لموصوف محذوف وليس المراد العموم (قوله  
 لأن المعنى حينئذ) أي حين قدرنا خبر موجود لا اله موجود إلا الله أي فإنه موجود ولا  
 يلزم من نفي وجود آلهة غير الله عدم إمكانها (قوله ويصح أن يكون الخ) مقابل  
 لقوله والله يدل من الضمير (قوله على الاستثناء الخ) وقيل النصب على جعل الآله  
 صفة لاسم لا باعتبار محله بعد دخولها فإن محله نصب على إحدى الطريقتين  
 السابقتين ويكون حينئذ الابعنى غير فوسى اسم لكن لما كانت على صورة الحرف  
 طهر أعراها على ما بعدها وهو اللفظ الشريف وأفادت الكلمة المشرفة على هذا نفي  
 الألوهية عن غير الله تعالى ولم تقدر ثبوت الألوهية له تعالى مع أن كلاً من نفي الألوهية  
 عن غير الله تعالى وثبوتها لله مقصود بل ثبوتها له تعالى هو المقصود الأعظم فإن  
 قبل يستفاد ذلك من المفهوم قلنا أن دلالة المفهوم من دلالة المنطوق لكن يبحث بعض  
 الحققةين في كون المقصود من الكلمة الشريفة كل من ساقط أن دل دليل من  
 الشرع على أن المقصود من الأمر أن المذكور أن أثبت ذلك بالاجماع فسلم والا  
 قلنا أن يقول المقصود منها هو نفي الألوهية عن غير الله تعالى لأن المقصود بها

وبهذا يعلم أن تقدير يمكن  
 أولى من تقدير موجود اهـ  
 لأنه عليه لا يستفاد نفي  
 إمكان غير الله لأن المعنى  
 حينئذ لا اله موجود إلا الله  
 ولا يلزم من عدم وجود  
 عدم إمكان الذي هو المقصود  
 ويصح أن يكون اللفظ  
 الشريف منصوباً على  
 الاستثناء

الرؤى على عبادة الأصنام في ادعاء ألوهيتها وأما ثبوت الألوهية له تعالى فلم ينكره  
ويؤيده تقديم النفي فيها فإن تقدّمه يؤذن بأهيمته والا كان يمكنه بتقديم الإثبات  
بأن يقال الله لا غيره ثم رأيت السنوسي في شرح الصغرى صرح بأنه لا نزاع في  
ثبوت الألوهية لمولانا جل وعز لجميع العقلاء والمخالفين من كفر بزيادة اله في ماسداه  
تعالى من الآلهة على هذا هو المحتاج إليه (قوله والارجح أن يكون استثناء متصل  
ومعاً بله قولاً الأول أنه منقطع والثاني أنه لا متصل ولا منقطع (قوله لأن المستثنى  
منه لفظ اله) هذا مختار لم هو صرح به في شرح السنوسي للصغرى وبما سبقت من  
أن المستثنى منه الضمير المستكن في الخبر فمكان المناسب لذلك أن يقول لأن المستثنى  
منه الضمير المستتر في الخبر المقدر العائد على الآلهة ومعناه المعبود بحق (قوله ومعناه  
المعبود بحق) أي على ما صرح به السيضاوي من أن اله معناه المعبود بحق  
وهو المتعين في لاله الا الله وقد وقعت مباحثة بين سيدي عبد الله الهبطي وسيدي  
محمد الاستثنائي كما قاله الامام أحمد المولى في شرح منتهى الوحي في التوحيد فالأول قال  
انما يتسلط النفي على الآلهة المعبود بحق وظاهر كلام السنوسي يشهد له واتصله  
العلامة اليوسفي وألف في ذلك مجلدان والثاني قال النفي انما يتسلط على الآلهة  
المعبود بباطل تزيلا له منزلة العدم وقد استدلل كل منهما بأدلة ترجحنا عليها  
الاختصار وحاصل التحقيق في المسئلة أن الحق مع الشيخ الهبطي وذكر بعضهم أنه  
لا يتسلط النفي في السكاسة الشريعة على المعبود بباطل لانه يلزم عليه التكفر من  
وجهين أحدهما تكذيب القرآن العظيم في قوله عز وجل وجدها وقومها  
يسجدون للشمس من دون الله وتجوذلك وثانيهما ما وقع الاستثناء لأن تقدير الكلام  
حينئذ لا معبود بباطل الا الله تعالى الله عن ذلك وظاهر أن الأول مدفوع  
بالتنزيل الذي ذكره الاستثنائي فليس المعنى على نفيه حقيقة حتى يلزم المحذور  
ويمكن دفع الثاني بأن الاستثناء منقطع تأمل والله الموفق (قوله وهو عام يشمل الخ)  
فهو كلي لكن لم يوجد من افراده الا فرد هو الله كما هو أحد أقسام الكل المعروفة في  
المنطق (قوله والمعنى حينئذ) أي حين كان الاستثناء متصلاً وقوله لا معبود بحق  
في الواقع الا الله أي اتفقت المعبود بحق في الواقع الا الله بمعنى استحقاقه العبادة في  
الواقع متمم فالنفي متسلط على استحقاقه العبادة في الواقع لا على ذاته لأن الذات  
لا تتفنى وسيأتي لذلك نعمة في الخاتمة ان شاء الله تعالى (قوله وأورد الخ) حاصل  
الارادتهم يقولون في تفسير الاستثناء المتصل ان يكون المستثنى من جنس المستثنى  
منه بأن يكونا من جنس واحد فيقتضي جعلكم الاستثناء منه لأن يكون المستثنى  
له جنس والجنسية مستحيلة عليه سبحانه وتعالى لانها تقتضي التركيب من جنس  
وفصل وحاصل الجواب انه لا يلزم ذلك الا اذا أريد الجنس المنطقي وليس مراد اهل  
المراد هنا الجنس اللغوي وهو مطلق مفهوم كلي بحيث يصدق على متعدد ولا شك  
ان اله مفهومه كلي يصدق على كثيرين وان كان يستحيل وجود آلهة غير الله كما

والارجح أن يكون استثناء  
متصل لأن المستثنى منه  
لفظ اله ومعناه المعبود بحق  
وهو عام يشمل المستثنى  
وغيره وان كان وجود غيره  
مستحيلاً والمعنى حينئذ  
المعبود بحق في الواقع الا  
الله تعالى وأورد الخ  
متصلاً ان الاتصال في  
الاستثناء يلزم عليه أن  
يكون المستثنى منه جنساً

تقدم (قوله لقولهم في ضابط الاستثناء) علة لقولهم يلزم عليه الخ (قوله لاقتضائها  
 التركيب) علة لقوله والجنسية مستحيلة إذا أدى إلى المستحيل مستحيل وعسل  
 المراد بالتركيب التركيب والمعنى الجنسية مستحيلة لاستلزامها التركيب في الله  
 سبحانه وتعالى والتركيب على الله محال وما أدى إلى المحال محال وقوله لأن كل شيء  
 علة لقوله لاقتضائها التركيب فهو علة للعلة فيكون من التسديق الذي هو إثبات  
 الدليل بدليل آخر (قوله مثلاً مفعول محذوف) أي أمثل مثلاً وهذا مثال لماله  
 جنس فيكون مركباً من جنسه وشيء آخر وقوله فهو مركب منه ومن شيء آخر حقيقة  
 الإنسان مركبة من حيوان وناطق الأول الجنس والثاني الفصل (قوله الجنس  
 المنطقي) هو المقول أي الخبر به على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان فإنه يخبر به  
 عن الإنسان فيقال هذا الإنسان حيوان وعن الفرس فيقال هذه الفرس حيوان  
 وغير ذلك تأمل (قوله كما مثل) أي كالحیوان في المثال المتقدم فإنه جنس منطقي  
 (قوله ولا يشك أن الله الخ) أي فله معناه المعبود بحق وهذا جنس لغوي أي مفهوم  
 كلي فيقتضي هذا الكلام أن الله له جنس لغوي وهو مفهوم الالهو أنه لا يمتنع ذلك  
 لأنه لا يقتضي التركيب وقوله كذلك أي مفهومه كلي (قوله وأورد أيضاً)  
 مصدر أض إذا رجع لأنه رجع للإيراد وهو مامفعول مطلق حذف عامله وأمعنى  
 باسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها والأول أولى لقلة الحذف وهي أغما  
 تستعمل بين شئين بينهما توافق ورفض كل منهما عن الآخر أي يمكن الاختصار  
 على أحدهما فلا يجوز جاء زيد أيضاً ولا جاء زيد ومضى عمر وأيضاً ولا اختصم  
 زيد وعمر وأيضاً وحاصل الإيراد أنه ينافي قولكم أن الاستثناء متصل أنه يجب  
 على المستثنى أن يقصد خروج المستثنى من المستثنى منه فلم يدخل المستثنى في  
 المستثنى منه حالة الاستثناء فلا يكون متصلاً لان اتصال الاستثناء لا يكون إلا بعد  
 دخول المستثنى منه ولولم ينو المستثنى خروجه لازم التناقض بين آخر الكلام وأوله  
 ويلزم الأيمان بعد الكفر لأن أول الكلام يقتضي نفى الآلهة جميعاً حتى المستثنى  
 وآخره يقتضي إثبات المستثنى ولذلك قال بعضهم أن الاستثناء منقطع ووجهه بأنه  
 يجب على المستثنى أن ينوي الخ وقال بعضهم أنه لا منقطع ولا متصل كما مر (قوله  
 أنه يجب أن ينوي الخ) قال بعضهم أن الكلمة المشرفة علم على الوجدانية فهي  
 بمعنى الله واحد فلا يجب على الذكور أن يلاحظ الاستثناء لأن الكلمة المشرفة  
 ليست هي باب الاستثناء على هذا القول ولكن الشجر تضيء وفيه فسحة لذا كرر أنه  
 ينطبق عليه أن يلاحظ ذلك (قوله والناقض الخ) الالهة ليست للاستثناء بل هي  
 التي هي في النافية وفعل الشرط محذوف مقدر بعد لا والجواب محذوف أيضاً  
 والمذكور دليل عليه أي أن لا ينوي المستثنى خروج المستثنى من المستثنى منه فلا  
 يصح لأنه يناقض آخر الكلام وأوله ويصح أن يكون قوله ناقض آخر الكلام الخ هو  
 الجواب (قوله لو قيل هنا) أي في الكلمة المشرفة (قوله ولا شك أنه تناقض

لقولهم في ضابط الاستثناء  
 المتصل أن يكون المستثنى  
 من جنس المستثنى منه  
 والجنسية هنا مستحيلة  
 لاقتضائها التركيب في الاله  
 لأن كل شيء له جنس كان  
 مركباً من جنسه وشيء  
 آخر والتركيب على الله  
 محال مثلاً الإنسان له جنس  
 وهو حيوانه فهو مركب  
 منه ومن شيء آخر وهو ناطق  
 واجيب بأنه أغما يلزم  
 التركيب لو أريد بالجنس  
 الجنس المنطقي كما مثل  
 وليس مراد بل المراد  
 الجنس اللغوي وهو مطلق  
 مفهوم كلي ولا شك أن  
 الاله يعني المعبود بحق وأورد  
 أيضاً أنه يجب أن ينوي  
 المستثنى خروج المستثنى من  
 المستثنى منه والناقض  
 آخر الكلام وأوله مثلاً لو قيل  
 هنا أن النفي متوجه على  
 جميع أفراد الآلهة حتى  
 المستثنى من الكلام  
 باعتبار أوله مقتضى النفي  
 المستثنى وقد أثبت في آخره  
 ولا شك أنه تناقض

أى ان النفي المفهوم من الاول والا ثبات المفهوم من الآخر تنافيان والمراد بالتناقض  
التنافي لا التناقض المنطقي (قوله ولم يدخل المستثنى الخ) التعبير بالفاء أولى  
ويكون تقريره على قوله انه يجب أن ينوى الخ (قوله لان اتصال الخ) علة لتفريعه  
عدم كونه متصلا على عدم الدخول (قوله وأجيب الخ) حاصل الجواب انهم نصوا  
على ان المستثنى منه عام مخصوص أى شامل لجميع الافراد بالنظر لمفهوم اللفظ  
مخصوص بغير المستثنى بالنظر للحكم واذا كان كذلك صح اتصال الاستثناء ولا  
تناقض لان القيد في الاتصال على تناول اللفظ بمجرد مفهومه للمستثنى ولا يضر في  
الاستثناء عدم ارادته ودخوله في الحكم ولا يحصل تناقض الا اذا كان الحكم على  
جميع افراد المستثنى منه حتى المستثنى عن الحكم على المستثنى بحكم نقيض الحكم الاول  
والواقع ليس كذلك بل الحكم على غير المستثنى فيما نظر لتناول المستثنى منه للمستثنى  
في مفهوم اللفظ صح الاتصال والنظر لكون الحكم على غير المستثنى انتفى التناقض  
ولو اعتبر هذا التناقض لما صح استثناء متصل أبدا لأنه يأتي فيه ذلك فدفعه بما تقدم  
أولى من القول بانقطاع الاستثناء (قوله عام مخصوص) الحاصل ان عندهم عاما  
مختصا وصاواما أر يديه الخصوص فالاول هو ما كان العموم فيه مرادا تناولا أى  
شمولا لاحكامها فان المراد به تناوله للمستثنى ولغيره في المفهوم لا في الحكم وقوله  
تعالى وانطلقا يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فان هذا شامل للجوامل وغيرها السكن  
مخصص بقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن والثاني هو ما كان  
العموم فيه ليس مرادا تناولا ولا حكما بل هو عام أر يديه خاص كقوله تعالى الذين  
قال لهم الناس ان الناس قد جد جوعا لكم فان عمومه ليس مرادا تناولا ولا حكما بل  
هو عام أر يديه خاص وذلك لان المراد بالناس في الاول نعم بن مسعود والاشجعي  
والمراد بالناس في الثاني أبو سفيان كما يؤخذ ذلك من قصة الواقعة وهي ماروى بان  
أبا سفيان نادى عند انصرافه من أحد با محمد موعدا موسم بدر القابل ان شئت فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله فلما كان القابل خرج أبو سفيان في أهل  
مكة حتى نزل من الظهر ان فأتى الله الرعب في قلبه فبسد له ان يرجع فلقى نعيم بن  
مسعود الاشجعي وقد قدم معقر افقال يا نعيم اتى واعدت بمحمد ان يلتقى عوسم بدر  
وان هذا عام جذب ولا يصلح الاعام زعي فيه الشجر ونشرب فيه اللبن وقد يد الى ان  
لا يخرج اليه وأكره ان يخرج بمحمد وانا لا أخرج فمن يدهم ذلك حراة ولأن يكون  
الخلاف من قبلهم أحب الى من ان يكون من قبلي والخلق بالمدينة فنبطهم وعلمهم اقم  
في جمع كثير ولا طافة لهم ينار لك عندى عشر من الابل أو بعها في يدسهيل بن عمر  
ويضمها فقال له نعيم يا أبا يزيد أنت فعن ذلك وأنطلق الى محمد وأبطه قال ثم خرج  
نعيم حتى أتى المدينة فوجد الناس يتجهزون لمعاد أبي سفيان فقال أين تريدون  
فقالوا اعدنا أبو سفيان عوسم بدر الصغرى نفتتل بها فقال أوتريدون ان تخرجوا  
وقد جد جوعا لكم عند الموسم والله لا يفلتن منك أحد فكبر بعض أصحاب رسول الله

أي ان اللفظ باق على

عمومه روعاه للمستثنى  
والحكم منسوب على غير  
المستثنى فالمعنى هنا انتفت  
الالوهية عن غير هذا الفرد  
من هذا المفهوم السكلي  
فما عدا كون اللفظ شاملا  
للمستثنى وغيره كان  
الاستثناء متصلا وباعتبار  
كون الحكم منه با على غير  
المستثنى لم يتناقض آخر  
الحكم اوله ومعنى كون  
المستثنى خارجا عن المستثنى  
منه باعتبار الحكم ملاحظة  
خروجه أولا قبل الحكم على  
المستثنى منه ولا يصير لفظ  
المستثنى منه بهذه الملاحظة  
غير شامل للمستثنى حتى  
يكون الاستثناء منقطعا  
ولا يتناقض آخر الكلام  
اوله الا اذا كان الحكم على  
جميع افراد المستثنى منه  
ولم يخرج المستثنى عن هذا  
الحكم فان قلت يرد على قوله  
ان المستثنى خارج من  
المستثنى منه حكما قولهم ان  
لا اله الا الله من عموم السلب  
لانها لا تكون من عموم  
السلب أي شعول النفي الا  
اذا كان المستثنى محكما  
عليه بالنفي لاجل ان يكون  
الادعاء قلت مراد من  
قال بنجوم السلب فيها عموم  
شعوله لغير المستثنى أي  
ان المعنى شامل لكل فرد

صلى الله عليه وسلم الخروج فقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا يخرج من ولو  
وحيدى ولو لم يخرج هي أحد يخرج في سبعين راكبا وهم يقولون حسبنا الله ونعم  
الوكيل ولم يلتفتوا الى ذلك القول كما قال تعالى فزادهم إعنا وقالوا حسبنا الله ونعم  
الوكيل اه من تفسير الخطيب (قوله أي ان اللفظ باق الخ) تفسير لقوله وهو  
ما كان العموم فيه مرادنا ولا وقوله والحكم منسوب الخ تفسير لقوله لاحكام (قوله  
فالمعنى هنا الخ) تقرير على قوله عام مخصوص مع تفسيره وقوله انتفت الالوهية أي  
انتفى استحقاق العبادة عن غير هذا الفرد وهو الله سبحانه وتعالى وهذا راجع  
لقوله مخصوص وقوله من هذا المفهوم السكلي أي وهو المعبود بحق وهذا راجع لقوله  
عام فقيه لف ونشر مذوش (قوله فباعتبار كون اللفظ شاملا للمستثنى وغيره كان  
الاستثناء متصلا) أي لان العمدة في الاتصال على كون اللفظ شاملا للمستثنى وغيره  
بمجرد مفهومه ولا يضرب في الاتصال لعدم دخول المستثنى في الحكم وقوله وباعتبار  
كون الحكم منسوب با على غير المستثنى لم يتناقض آخر الكلام اوله أي لانه لا يحصل  
تناقض الا اذا كان الحكم على جميع افراد المستثنى منه حتى المستثنى ثم يحكم على  
المستثنى بحكم نقيض الحكم الاول كما تقدم توضيحه (قوله ومعنى كون المستثنى خارجا  
من المستثنى منه باعتبار الحكم ملاحظة خروجه أولا الخ) فيه مسامحة لان الملاحظة  
ليست على ذلك المعنى بل بسببه له والخطب في ذلك سهل وقوله ولا يصير لفظ المستثنى  
منه هذه الملاحظة غير شامل الخ أي بل هو شامل له باعتبار مفهومه وان كان خارجا  
منه باعتبار الحكم كما هو واضح (قوله الا اذا كان الحكم على جميع الافراد) أي  
وليس كذلك بل الحكم على غير المستثنى فلا يلزم التناقض كما تقدم توضيحه (قوله  
فان قلت يرد الخ) توضيح هذا الايراد ان يقال ان قولكم يجب ان ينوى المستثنى  
خروج المستثنى من المستثنى منه فلا يكون الحكم وهو النفي عاما بل خاصا بغير المستثنى  
يزد عليه قولهم ان السكامة المشرقة من عموم السلب لان الظاهر منه عموم النفي وشعوله  
لكل فرد حتى المستثنى وحاصل الجواب اما ان يقال مرادهم بالعموم عموم غير  
المستثنى الخ واما ان يقال المراد عام لولا الاستثناء (قوله حكما) الاطهر انه منصوب  
على التمييز أي خارجا عن جهة الحكم لا على نزع الخافض لانه سماعي وان كثر في  
عبارات المؤلفين (قوله من عموم السلب) من إضافة الصفة للوصف أي السلب  
العام أي الشامل لجميع افراد المحكوم عليه ثم اعلم ان عندهم عموم سلب وسلب  
عموم والفرق بينهما انه ان تقدمت اداة النفي على اداة العموم كما أخذ كل  
المرادهم فالنفي وان تقدمت اداة العموم على اداة السلب ~~ككل~~ كل المرادهم لم آخذ  
فالاول اذا علمت ذلك علمت ان قولهم لا اله الا الله من عموم السلب ليس من المعطوع  
عليه لما تقدم في الفرق من ان عموم السلب هو ما تقدمت اداة العموم فيه على  
اداة السلب وليس هنا كذلك (قوله لانها لا تكون الخ) علة ليرد وقوله الا اذا  
كان المستثنى الخ فهذا بحسب الظاهر قبل الجواب (قوله قلت الخ) ذكر جوابين



فبلى الأول يكون العموم متحققا لسكن في غير المستثنى وعلى الثاني يكون  
العموم غير متحقق لان الاستثناء منع العموم فبلى من عموم السلب لولا الاستثناء  
(قوله هذا) معمول لمخدوف أى أفهم هذا (قوله وقال بعضهم الخ) مقابل لقوله  
قولهم لا اله الا الله من عموم السلب (قوله ونفى الشمول) تفسير لسلب العموم  
(قوله ومراده) بالواو وهى أول من الفاء لانها لا تسجل لها (قوله أى بعد ان كان  
الخ) فيه نظر لما عرفت مما تقدم انه يجب ان ينوى المستثنى خروج المستثنى من  
المستثنى منه فالنفي ليس مساطا الاعلى غير المستثنى وليس عاماله ولغيره ثم سلبته  
الاخاية الامر ان الاقرينة على المراد وقد يجب ان ذلك بحسب ظاهر اللفظ قطع  
النظر عن نية المستثنى خروج المستثنى من المستثنى منه فان ظاهر اللفظ انعم  
وقد سلبته الاظهار والا فقد عرفت انها قرينة على المراد فتأمل وليس مراده سلب  
العموم المله طلع عليه وكذلك ليس مراده من قال ان الكلمة من عموم السلب انها من  
عموم السلب المله طلع كما تقدم التنبيه عليه (قوله لانه لا يصح هنا) أى لان ضابط  
سلب العموم المله طلع عليه ان تتقدم اداة النفي على اداة العموم كما نرى خذها تقدم  
فيكون السلب المستفاد من اداة النفي متو-ها على اداة العموم وليس هنا كذلك  
لان المراد ان النفي بعد ان كان عامما بحسب الظاهر سلبته الا كما ذكره الشيخ وهذا  
شعر ما ذكر في الضابط السابق (قوله تنبيهات) جمع تنبيه والتنبيه اعمه مطلق  
الابقاظ واصطلاحا معنوا ان الابط الاحق بحيث يعلم من الكلام السابق اجمالا ولا  
كان تأكيده لا تنبيهها والمراد هنا المعنى اللغوى لانه هو الذى يظهر فى التنبيهات  
الثلاثة بخلاف المعنى الاصطلاحى تأمل (قوله وهو المراد هنا) أى فى الكلمة  
المشرفة فبلى لا اله الا الله أى لا اله يمكن أى غير ممتنع الا الله فانه يمكن أى غير ممتنع  
فقد اتفق عدم امتناع غير الله واذا اتفق عدم امتناعه ثبت امتناعه وهو المقصود  
(قوله فبلى الخ) تقر بعب على قوله وهو المراد هنا وقوله غير ممتنع وجوده صادق  
بوجوب وجوده وجوازه لكن المراد الوجوب كما أشار اليه بقوله وهذا الخ (قوله الا  
ان المراد) أى لكن المراد فالا معنى لكن (قوله وبهذا المعنى) أى الذى هو  
عدم الامتناع وقوله أى غير ممتنع وجوده صادق بالجائز والواجب والواقع انه جائز  
(قوله ويطلق الامكان الخ) الحاصل ان الامكان عند المنطقة قسمان امكان عام  
وامكان خاص فالاول هو سلب الضرورة عن الطرفين المخالف أى نفي الوجوب عن  
الطرفين المخالفين لمنطقة به دون الموافق فاذا قلت مثلا الله موجود بالامكان العام  
كان له طرفان طرف موافق لمنطقة به وطرف به مخالف له فالموافق ثبوت الوجود  
لله والمخالف عدمه فالنفي عدم وجوده تعالى ليس بواجب وهذا يصدق بالمستحيل  
والجائز والواقع انه مستحيل فى هذا المثال واذا قلت زيد موجود بالامكان العام كان  
مثل المثال المتقدم الا ان الطرفين المخالف هنا اذا سلبت عنه الوجوب يكون صادقا  
بالجائز والمستحيل والواقع انه جائز والثانى هو سلب الضرورة عن الطرفين الموافق

هذا وقال بعضهم انها من  
سلب العموم ونفى الشمول  
ومراده ان السلب انتقض  
بالأى بعد ان كان النفي  
عاما سلبته الاول ليس مراد  
سلب العموم المله طلع عليه  
لان لا يصح هنا (تنبيهات)  
الاول الامكان يطلق على  
عدم الامتناع وهو المراد  
هنا فعلى الله يمكن غير ممتنع  
وجوده وهذا وان صدق  
بالجواز لا ان المراد منه  
الوجوب وبهذا المعنى يصح  
ان يقال زيد يمكن أى غير  
ممتنع وجوده ويطلق  
الامكان عند المنطقة على  
سلب الضرورة



أقوله إمكان عام قد نظر للمعنى لأن ١٦ الذي يفيد غير عتق وجوده وهو الذي يفيد الإمكان العام قال

والخالف فإذا قلت زيده وجوده بالإمكان الخاص فقد سلبت الوجوب عن الطرفين فكانت ثبوت وجوده ليس بواجب وعدم وجوده ليس بواجب أى بل الواقع أنه جائز تأمل (قوله أى الوجوب) تفسير للضرورة فهى هنا بمعنى الوجوب (قوله فالمعنى حينئذ) أى حين أن كان لا تسلب له على الطرف الموافق وكان الطرف الخالف هو مصب الإمكان (قوله وهذا يسمى الخ) اسم الإشارة عائدا على الإمكان المفسر بسلب الضرورة عن الطرف الخالف فالمسمى هو ~~الامكان~~ المفسر بسلب الضرورة الخ والاسم إمكان عام (قوله ويطلق الإمكان) أى عند المناطق وقوله أيضا أى كما أطلق أولا على سلب الضرورة عن الطرف الخالف فتحصل أن الإمكان يطلق على سلب الضرورة عن الطرف الخالف ويطلق على سلب الضرورة عن الطرفين فهما قسمان للإمكان كما هو واضح (قوله ويسمى هذا) الإشارة عائدة على الإمكان المفسر بسلب الضرورة عن الطرفين نظير ما مر (قوله مثلا إذا قلت الخ) هذا المثال صالح لأن يكون من الإمكان الخاص ~~كان~~ تقول زيده وجوده بالإمكان الخاص كما مثل ولأن يكون من الإمكان العام كان تقول زيده وجوده بالإمكان العام كما مر آنفا وكذا كل مثال صالح لأن يكون مثالا للإمكان الخاص بخلاف الله موجود ومحمود فهو يصلح لأن يكون مثالا للإمكان العام ولا يصلح أن يكون مثالا للخاص لأنه سلب الضرورة عن الطرفين ولا يصح سلبها عن الطرف الموافق في نحو هذا المثال فكل مثال صالح للخاص صالح للعام ولا عكس وهذه حكمة تسميته عامما وتسمية الثانى خاصا أى لأن الأول قد انفرد والمنفرد هو العام (قوله ~~كل~~ من المعنيين) أى الذين هما سلب الضرورة عن الطرف الخالف المسمى بالإمكان العام وسلب الضرورة عن الطرف المسمى بالإمكان الخاص (قوله وصف للنسبة الخ) الحاصل أن القضية مركبة من أجزاء أربعة موضوع ومحمول ونسبة كلامية ونسبة خارجية وذلك كزيده موجود فالموضوع هو زيد والمحمول هو موجود والنسبة الكلامية ثبوت الوجود زيد والنسبة الخارجية وقوع هذا الثبوت فالإمكان وصف للنسبة التى هى الثبوت وهذا لا يتأتى إلا إذا تمت القضية بغير لفظ الإمكان كالمثال المتقدم وليس كذلك هنا فلا يصح أن يكون واحدا منهما ما تكون الإمكان هنا هو المحمول بل هو قسم مستقل ويتوحد من كلام شيخنا أنه يقال له ٢ إمكان عام لكن غير العام عند المناطق لأن كونه وصفا للنسبة زاد عليها اصطلاح فهم فقط والله الموفق (قوله فلا بد أن يكون غير المحمول لفظ الامكان) هذا أصل النسخة فيقرأ غير بالنصب خبر يكون مقدما ولفظ يارفع اسمها مؤخر لكن قال الشيخ الأحسن أن يرفع بتقديم لفظ الإمكان على لفظ غير فيقال فلا بد أن يكون لفظ الإمكان غير المحمول (قوله فلا يقال الخ) أى فلا يشكل تقدير الإمكان بأن الإمكان لم يقع وصفا للنسبة بل وقع محمولا وليس الإمكان المتعارف كذلك لما عرفت من أن هذا غير إمكان المناطق بقرينه وان هذا قسم مستقل برأسه هذا هو الذى انحط عليه كلامهم والله

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

الموافق كالموجود لا هنا ولا وصفا للنسبة وابن النسبة التى هو وصفها لما علمت أن المراد بالإمكان هنا عدم الامتناع الموافق

الموفق (قوله الثاني) أي من التسميات الثلاثة (قوله العلم الشخصي) معنى  
 بذلك لأن الواضع يلاحظ في حالة الوضع مشخصات الموضوع له أي معيناته عن غيره  
 من طول أو قصر وسواد أو بصر وغير ذلك مثال ذلك أن يستخص شخص ذاتا بدم مثلا  
 مستخصرا مشخصاته ثم يضع لفظ زيد بأزاء هذا المعين (قوله ما وضع المعين) خرج  
 بذلك النسكرة كرجل فأنها أوضحت للفرد المنتشر وخرج أيضا اسم الجنس كذئب  
 وأسد فأنه موضوع للحقيقة المعينة ذهنا من غير اعتبار التعيين وقال بعضهم وعزاه  
 للآدمي وابن الحاجب أن اسم الجنس هو النسكرة أي فيكون موضوعا للفرد المنتشر  
 كالنسكرة (قوله في الخارج) خرج بذلك علم الجنس كإسماء فأنه موضوع  
 للحقيقة المعينة ذهنا خارجا مع اعتبار التعيين وهل التعيين جزء من المفهوم أو شرط  
 قولان قال الشيخ العدوي سمعت من بعض المشايخ أن التعيين جزء من بعض أخواني  
 قيسد والذي في ابن قاسم على المحلى التردد في كونه جزءا أو قيد أو اختار بعضهم الثاني  
 فالجواب أن الحكم أربعة ألفاظ العلم الشخصي والنسكرة واسم الجنس وعلم الجنس  
 وحاصل الفرق بينهما أن العلم الشخصي ما وضع لمعين في الخارج والنسكرة ما وضع  
 للفرد المنتشر واسم الجنس ما وضع للحقيقة المعينة من غير اعتبار التعيين وإن علم  
 الجنس ما وضع للحقيقة المعينة مع اعتبار التعيين فإن قيل ما الدليل على اعتبار هذه  
 الأمور حالة الوضع أجيب بأنه إن قلنا إن الواضع غير الله فلا يعد نقل هذه  
 الاعتبارات هذه وإن قلنا أنه هو الله فيمكن أن يطلع عليها موسى أو الهام (قوله غير  
 متناول ما أشبهه) الظاهر أن كونه غير متناول ما أشبهه ناشئ عن اعتبار التعيين  
 فأنقيد الأصلي هو اعتبار التعيين ويخرج به النسكرة واسم الجنس كما تقدم (قوله  
 والعلم بالغلبة الحقيقية) سميت حقيقية للحقيقة اسم استعماله فيما غالب عليه  
 وفي غيره (قوله وبالتقديرية) سميت بذلك ليكون استعماله في غير ما غالب عليه  
 مقدرا فالجواب أن الغلبة الحقيقية هي التي سبقت بالاستعمال والتقديرية هي  
 التي سبقت بالوضع فقط لكن يقدر الاستعمال في أفراد الموضوع له لاقتضاء القياس  
 ذلك (قوله فقال الجمهور) أي فأقول قال الجمهور لأن قول الجمهور ليس مرتبا  
 على معرفة ذلك فلا يصح أن يكون جوابا أو انما المترتب حكايته قول الجمهور المذكور  
 والأمر في ذلك سهل (قوله علم الخ) أي معنى اللفظ الشريف لا يقبل التعدد  
 (قوله وإن كان هذا لا يقال إلا في مقام التعليم) لأن يتوهم من شخصي الشخص  
 الجسدي وهو مستحيل عليه تعالى ولذلك منعوا أن يقال في قولك الله قادر قضية  
 شخصية ويتوهم من جزئ أن له جنسا اندرج فيه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله  
 وقال البيضاوي الخ) هذا مقابل لكلام الجمهور (قوله بالغلبة التقديرية) أي لأنه  
 لفظ عام يستعمل في فرد (قوله وعمل ذلك) أي عمل كونه علما بالغلبة  
 التقديرية (قوله حصول معنى الاشتقاق بينهما وبين الاله) أي وجود معنى  
 الاشتقاق بين اللفظ الشريف وبين الاله بفحركات بمعنى عبد كسيد كره (قوله وهو)

الشأن العلم الشخصي  
 ما وضع لمعين في الخارج  
 غيبس متناول ما أشبهه  
 والعلم بالغلبة الحقيقية  
 لفظ عام غلب على فرد بعد  
 الاستعمال فيه وفي غيره  
 بحيث صار لا يطلق على  
 غير هذا الفرد كالحكم فأنه  
 اسم للثبوت وغيرهما ولكن  
 يطلق على كل فرد ثم غلب  
 على الثبوت صار إذا قيل  
 الحكم لا يفهم منه إلا الثبوت  
 وبالغلبة التقديرية لفظ  
 عام لم يستعمل إلا في فرد من  
 أفراد الاله إذا عرفت هذا فقال  
 الجمهور اللفظ الشريف يقبل علم  
 شخصي جزئي وإن كان  
 هذا لا يقال إلا في مقام  
 التعليم وقال البيضاوي  
 يحتمل أن يكون علم بالغلبة  
 التقديرية وعمل ذلك بامر  
 ثلاثة الأول حصول معنى  
 الاشتقاق بينهما وبين الاله وهو

التوافق في اللفظ والمعنى  
 أي أن حروف الله هي حروف  
 الله والمعنى واحد لأن معنى  
 لفظ الجلالة ومعنى الله  
 يحق فتوافقا في المعنى أي  
 قوسود معنى الاشتقاق  
 المذكور دليل على أنه علم  
 بالغلبة التقديرية ووجه  
 الشهاب الملوئ بأن هذا  
 المعنى أعني التوافق في  
 اللفظ والمعنى موجود في  
 الأعلام الشخصية مثلا  
 إذا سمى شخص حجة الإسلام  
 وكان في الواقع كذلك فقد  
 حصل التوافق بينهما وبين  
 المعنى الإضافي الذي هو  
 الأصل في اللفظ والمعنى  
 المراد منه أي فلم يلزم  
 من التوافق المذكور في  
 العلمية الشخصية ورده شيخنا  
 بأن هذا الغاية به الرد على  
 البيضاوي لو كانت العلمية  
 حقيقة أي والواقع ليس  
 كذلك لأن الفرض أن لم  
 يتحقق أنه علم بالوضع بل  
 يحتمل أن يكون علما بالغلبة  
 التقديرية اه المراد منه  
 وفيه أن ما قاله الشهاب رد  
 للدليل فسكانه يقول بخلاف  
 المدلول عن الدليل في  
 الأعلام الشخصية اه

أي معنى الاشتقاق وقوله التوافق في اللفظ والمعنى أي في أصل المادة وأصل المعنى  
 فاصل المادة هي حروف الله وإن كان في اللفظ الشريف زيادة حروف وأصل المعنى  
 العبادية يحق وإن كان معنى الله عبد يحق ومعنى الله المعبود يحق فقوله أي أن حروف  
 الله هي حروف الله أي أصل حروف الله هي حروف الله وإن كان في الله زيادة حروف  
 (قوله والمعنى واحد) أي بالنظر لأن كلا منهما يقسم منه العبادية يحق وإن كان معنى  
 الله المعبود يحق ومعنى الله عبد يحق كما يعلم ذلك من قوله لأن معنى لفظ الجلالة الخ  
 (قوله ومعنى الله عبد يحق) ضمه بعض المحققين بفتح الهاء واللام والهاء ويقع  
 العين والياء والدال ذكره في حاشيته على شرح السوسى للصغرى وأما الله بكسر  
 فغناه تحريف وتعب (قوله فتوافقا في المعنى) تفريع على التعليل قبله وقد علمت  
 السرايا بمعنى وهو العبادية يحق (قوله أي فوجود الخ) بيان لحاصل معنى كلام  
 البيضاوي (قوله ورده الشهاب الملوئ) أي رد ما ذكره البيضاوي من أن  
 وجود التوافق بينهما وبين الأصل في اللفظ والمعنى دليل على أنه علم بالغلبة التقديرية  
 (قوله مثلا) أي أمثل مثلا (قوله فقد حصل التوافق بينهما الخ) التوافق في  
 اللفظ ظاهر وأما التوافق في المعنى فلان معناه الإضافي أنه يحتاج به في الدين وهذا  
 المعنى ملاحظ الآن (قوله أي فلم يلزم الخ) أي وكلام البيضاوي يدل على أن  
 موافقته في معنى الاشتقاق يلزم منها في العلمية الشخصية حيث جعلها أعني  
 الموافقة على لكونها علما بالغلبة التقديرية (قوله ورده شيخنا الخ) أي رد الشيخ  
 الملوئ والحاصل أن البيضاوي قال يحتمل أن يكون اللفظ الشريف علما بالغلبة  
 التقديرية وعلمه بوجود معنى الاشتقاق بينهما وبين مادة الورد الشهاب الملوئ  
 وحاصل رده أن أوجدها علما شخصية موجودا فيها معنى الاشتقاق فلا تنافي بين معنى  
 الاشتقاق والعلمية الشخصية ورد الرد الشيخ الأمير وحاصل رده للرد أن محل كون  
 معنى الاشتقاق لا ينافي العلمية الشخصية إذا تحققنا كما مثل هر عند مر اجعتنا  
 له بقوله كان يسمى اب مثلا ابنه بحضر تناحسنا وقال أنا لا حظ الحسن الذي هو  
 متصف به فلا ينافي معنى الاشتقاق في هذه العلمية الشخصية فلو تحققنا أن الله علم  
 بالوضع لم يأت التناقض المذكور ووجه الرد من الشهاب الملوئ والواقع أن لم يتحقق بل  
 يحتمل أن يكون علما بالغلبة وإن يكون علما شخصيا وإذا كان أمرا محتملا ووجد فيه  
 معنى الاشتقاق نظر إلى معنى الاشتقاق وكان أمرا كلياً ثم صار علما بالغلبة  
 التقديرية (قوله لأن الفرض الخ) أصل النسخة لأن الفرض أن البيضاوي  
 قال يحتمل ثم أخر الشيخ بإصلاحها إلى هذه العبارة وهي لأن الفرض أن لم يتحقق أنه  
 علم بالوضع بل يحتمل الخ (قوله وفيه الخ) غرضه بهذا تقوية رد الشيخ الملوئ  
 لكلام البيضاوي وقوله فسكانه يقول بخلاف المدلول وهو كونه علما بالغلبة  
 التقديرية عن الدليل وهو الموافقة في معنى الاشتقاق في الأعلام الشخصية  
 لكن بعد تقرير كلام الشيخ المحقق كما تقدم لا يردها إلا أنه اجعل معنى الاشتقاق

علمة ومنظور اليه عند الاحتمال واما عند تحقق العلمة الشخصية فلا يلتفت له حتى  
يقال بخلاف المدلول عن الدليل والله أعلم بالحقائق (قوله الثاني انه لو كان الخ) أى  
الثاني من الامور الثلاثة التي علل بها البضاوى وحاصله انه لو كان أى اللفظ  
الشرىف علما شخصيا لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض  
معنى صحيحا لا يهاهم للجهة والحلول والله متمزه عن ذلك بخلاف ما لو كان معناه المعبود  
بحق فانه لا يؤهم نقصا واغراب الآية الشريفة الضمير مبتدأ والله خبره فى السموات  
وفى الارض متعلق باللفظ الشريف باعتبار معناه فى الأصل والمعنى وهو المعبود  
بحق فى السموات وفى الارض لا غير أو متعلق بقوله يعلم سر كم وجهر كم والجملة خبر  
ثان أو اللفظ الشريف بدل من الضمير وجملة يعلم سر كم وجهر كم خبر ولا يصح أن يكون  
فى السموات وفى الارض متعلقا بسر كم وجهر كم لانه مصدر وصلته لا تتقدم عليه اهـ  
مخبر ما من تفسير البضاوى وغالبه فى الخطيب (قوله وهو باطل جزما) أى لان الجار  
والجور وامة متعلق بالاسم نمرارام أى الذات المعينة كثرة ومستمرة فى السموات وفى  
الارض مثل قولك زيد فى الدار أى ذاته مستقرة فيها وهذا باطل جزما لا يهاهم ما تقدم  
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله متعلق يعلم سر كم وجهر كم) أى كما قاله  
الزجاج وهو أحد الاربعة المتقدمة أى اذا كل كذلك فقد أفاد الآية معنى صحيحا  
لان المعنى وهو الذات المعينة يعلم سر كم وجهر كم فى السموات وفى الارض (قوله وهو  
وجيه) أى متجه وانما كان متعلق بالجار والجور باللفظ الشريف هو الظاهر لان  
فى تقدير المتعلق كأن يقال انا متعلق بخذوف والتقدير وهو معبود فى السموات وفى  
الارض تسكنا والاسم عدم التكلف وكذلك جعله متعلقا يعلم سر كم وجهر كم لانه  
عليه يكون فى الكلام تقديم وتأخير والاصل عدم التقديم والتأخير (قوله الثالث  
ان ذات الله الخ) أى الثالث من الامور الثلاثة التي علل بها البضاوى وحاصله على  
وجه واضح ان ذات الله من حيث هي غير معقولة للبشر أى ان البشر لا يفهمون ولا  
يدركون حقيقة ذات الله تعالى اذ لا يعلم حقيقة ذات الله تعالى واذا كانت ذات الله  
غير معقولة للبشر فلا يمكن أن يدل عليها بلفظ أى لا يمكن أن يضع البشر عليها علما  
شخصيا يدل عليها لان العلم الشخصي يقتضى ان الواضع يعلم الموضوع له بالحقيقة فلو  
كان اللفظ الشريف علما شخصيا لاقتضى ان البشر يعلمون ذات الله بالصفة  
والحقيقة وهذا باطل اذ علم البشر لكونه ذاته وحقيقته ما تمثيل بل انما تعلم ذاته  
بصفات فبدل ذلك على ان اللفظ الشريف علم بالغلبة التقديرية هذا هو الظاهر فى  
تفسير كلام البضاوى وسيأتى رده بأن الواضع هو الله تعالى وعلى تسليم ان الواضع  
البشر فلا نسلم ان الواضع يتوقف على علمه بالصفة والحقيقة بل يكفي العلم بالموضوع له  
بوجه ما كما يظهر لك (قوله أى بقطع النظر عن أوصافها) فهى معقولة للبشر  
بوجه ما لا بأس بكونه والحقيقة كما تقدم (قوله أى لا يمكن أن يستعمل فيها أحد لفظا  
الخ) تبين شيئا حيث حمل كلام البضاوى على الدلالة حالة الاستعمال وانت خبير

الثاني انه لو كان اللفظ علما  
شخصيا لم يفد ظاهر قوله  
تعالى وهو الله فى السموات  
وفى الارض معنى صحيحا  
أى لان المعنى حينئذ  
والذات المعينة فى السموات  
وفى الارض وهو باطل ورده  
الشهاب المولى بان الجار  
والجور وامة متعلق يعلم سر كم  
وجهر كم قال شيخنا وهذا  
لا يحتاج له بعد قول البضاوى  
ظاهر قوله تعالى الخ وهو  
وجيه الثالث ان ذاته تعالى  
من حيث هي أى بقطع  
النظر عن أوصافها غير  
معقولة للبشر فلا يمكن أن  
يدل عليها بلفظ أى لا يمكن أن  
يستعمل فيها أحد لفظا

ورده الشهاب أيضا بان  
الواضع هو الله تعالى قال  
شيخنا وهذا الرد منه سهو  
لان كلام البيضاوي في  
الدلالة حال استيعاب النافكف  
يرد عليه بان الواضع الله  
بعد قوله ذات الله لا يمكن  
ان يدل عليها فانت تراه قد  
التفت للدلالة ولم يلتفت  
للووضع ولو التفت له لقال  
لا يمكن ان يوضع لها نعم لو  
رد على البيضاوي بانه يمكن  
ان يدل عليه باوجه ما بان  
بتوصل في الدلالة عليها  
باوصافها السان حينئذ فان  
قيس اذا كانت هي التي  
جاءت الدلالة بسببها كانت  
هي المستعملة فيها اللفظ في  
الذات فلنا بالزم من كون  
الصفة جهة دلالة ان  
تكون هي المستعمل فيها  
اه بالمعنى الثالث قال  
الشهاب المولى لو كان اللفظ  
الشريف علما بالعلية  
التقدير لما افادت الكلمة  
المشرفة التوحيد اذ يصير  
المعنى عليه لا اله الا هذا  
الاخر وهي تفيد اجماعا  
من غير احتياج الى قرآن  
او عرف اه قال شيخنا  
وهذا لا ينهض على البيضاوي

بانه لو حمل كلام البيضاوي على هذا لم يلتم التعليل مع المعلن لان نظم الكلام  
يظهر حينئذ اللفظ الشريف علما بالعلية التقديرية وليس موضوعا على وجه كونه  
علما بخصيصا لانه لا يمكن ان يستعمل البشر في الذات الا قدس لفظا وهذا بعيد واغما  
المناسب تقريره على ما تقدم ثم رأيت في كلام المناوي في شرحه الكبير على الجامع  
الصغير ما يصرح بما قلناه ونصه واستظهر القاضى يعنى البيضاوي انه أى اللفظ  
الشريف وصف غلب عليه تعالى بحيث لم يستعمل في غيره فصار كالعلم لا علما لان  
ذاته غير معقولة لنا فلا يمكن الدلالة عليه بلفظ ولانه لودل على مجرد ذاته المخصوصة لما  
أقاول هو الله في السموات وفي الارض معنى صحيحا تصدى جمع من أرباب الحواشي  
للحقه اما الاول فلان علم الواضع عند الوضع بكنه حقيقة الموضوع له وملاحظة تشخيصه  
لا ضرورة لازومه بل يكفي ملاحظة المخصوص ذلك الوجه في الخارج فيه دليل ان الاب  
يضع علما لولده قبل رؤيته ولو سلم فلا مانع من كون الواضع هو الله ثم عرفنا اياه الى  
آخر عبارته فانت تراه قد وافق الشيخ المولى في اللفظ البيضاوي في هذا الثالث  
فيؤخذ منه تقرير كلام البيضاوي كما تقدم لا كما قال شيخ شيخنا تأمل (قوله ورده  
الشهاب بان الواضع هو الله) أى وكلام البيضاوي مبنى على أن الواضع البشر  
فهرد بان الواضع هو الله تعالى فلا إشكال حينئذ قال الشهاب وأيضا يكفي في الوضع  
الشعور أى سلمنا ان الواضع البشر لكن لا نسلم ان الواضع يتوقف على العلم بالسكنه  
والحقيقة بل يكفي فيه الشعور وهو ردي عليه وقد تقدم في كلام المناوي ما وافقه  
(قوله قال شيخنا الخ) مبنى على ما فهمه من أن كلام البيضاوي محمول على الدلالة حالة  
الاستعمال وأما على ما تقدم فلا يحسن الرد بما ذكره (قوله فانت تراه قد التفت الخ)  
أقول مراده الدلالة بالوضع لاجل أن يلتم التعليل مع المعلن (قوله نعم لورد الخ) هذا  
مبنى على ما فهمه أيضا أى ان لا نسلم انه لا يدل عليها بلفظ أصلا بل يمكن ان يدل عليها  
بوجه ما (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا يتوهم أصلا اذ من المعلوم ان الموصل  
لدلالة اللفظ على الذات لا يكون هو المستعمل فيه اللفظ بل المستعمل فيه نفس الذات  
(قوله انتهى) أى كلام الشيخ (قوله الثالث) أى من التنبيهات (قوله قال الشهاب  
المولى) أى رد على البيضاوي (قوله اذ يصير الخ) علة لعدم افادة الكلمة المشرفة  
التوحيد حينئذوا السكينة تتحمل الكثرة فلا يستغاد ان المسكلم موحد اذ ليس ولم  
التناقض أيضا لانه اثبات للشيء بعد نفيه قال بعض المحققين فان قلت هل التناقض  
هنا بين مفردين أو بين قضيتين قلت بين قضيتين اجماعا مذكورة والاخرى نأت  
لامناهما ثم قال واعلم ان التناقض اغما يلزم على قول من يرى ان الاستثناء من النفي  
اجباب اما على قول من يرى ان ما بعد الامسكوت عنه فلا يلزم عليه التناقض اه  
وهو كلام نفيس (قوله وهو تفيد اجماعا) أى فلم يصح كون اللفظ الشريف علما  
بالعلية التقديرية بل هو علم على ذات مولانا جل وعز لا يقبل الاشتراك ولا التعدد  
(قوله من غير احتياج الى قرآن او عرف) أى فهمه اذ يقتضى ان اللفظ الشريف علم

فخصني جزئي لانه لو كان علما بالغلبة التقديرية لسكان كليا فمتوقف دلالة  
على خصوص ذاته تعالى على قرآن يقرر منه حال المتكلم من كونه موحدا أو عرقا  
كان اشتهر في العرف لدلته على خصوص ذاته تعالى وسمي رد ذلك بأنه لا يحتاج  
الى قرآن ولا عرف على فرض كونه علما بالغلبة التقديرية لان عرق الشركة انقطع  
بالغلبة فتسدير (قوله لأن عرق الشركة انقطع) أي فصار لا يفهم من اللفظ  
الشريف الا الذات الاقدس وان كان كليا بحسب الأصل قبل الغلبة فتفيد الكلمة  
المشرقة حينئذ التوحيد فلا يرد ما قاله الشهاب مع ان البيضاوي ذكر هذا البحث في  
التفسير ورده بهذا وقوله من غير احتياج الى قرآن أو عرف غير محتاج اليه أي  
وكلامه يوهم انه يلزم على جعل اللفظ الشريف علما بالغلبة التقديرية ان الكلمة  
المشرقة لا تفيد التوحيد الا بالقرآن أو بالعرف فيرد بها أفادته من غير احتياج  
الى قرآن أو عرف لانه لما قطعت الغلبة عرق الشركة وصار لا يفهم منه الا الذات  
الاقدس أفادت الكلمة المشرقة التوحيد (قوله على اننا نسلم نفي العرف الخ) أي  
فلا يضر الاحتياج اليه في الخطابات وذلك كما اذا قال شخص عندي دابة وفهم منها  
بواسطة العرف ذات الاربع وان كانت في الأصل كل مادب على وجه الارض وعلى  
فرض كون اللفظ علما بالغلبة التقديرية وفهم منه الذات الاقدس بواسطة العرف  
فلا يضر تأمل (قوله في الخطابات) المراد بالخطابات الكلمات التي يقع الخطاب بها  
(قوله استثناء الشيء من نفسه) أي لانه قد استثنى المعبود بحق من المعبود بحق فان  
المعنى حينئذ لا معبود بحق الا المعبود بحق وسمي رد ذلك (قوله اذا أريد بالاله  
المعبود بحق) اعلم اني تتبع عبارات كثيرة فوجدت فيها كلها تفسير الاله في الكلمة  
الشريفة بالمعبود بحق ماعدا عبارة الاستثنى المتقدمة قال بعض المحققين تفسير الاله  
بالمعبود بحق تفسيره بحسب المقام وأما بحسب الوضع فعناء المعبود مطلقا لانه مأخوذ  
من الاله اذا عبد (قوله وقال غيره الخ) ما قاله هذا الغير من لزوم ناشئ من تفسير الاله  
بمطلق المعبود وليس ناشئا من قول البيضاوي ان اللفظ الشريف علم بالغلبة  
التقديرية كما نوهه العبارة بل متى فسر الاله بالمعبود مطلقا لم عليه ذلك على ما يأتي  
سواء جرينا على ان اللفظ الشريف علم بالغلبة التقديرية أو علم بالوضع (قوله قد  
عرفت رده الخ) لم يعلم الاردماء قوله الشهاب من انه يلزم استثناء الشيء من نفسه ولم يعلم  
رد ما قاله غيره من لزوم الكذب اذا أريد بالاله مطلق المعبود كما يستفاد من قوله فلم يزل  
استثناء الشيء من نفسه وتوضيح رد ما قاله الشهاب انه لا يلزم استثناء الشيء من نفسه  
الا لو نظر الى الأصل قبل الغلبة وليس كذلك بل الاستثناء بالنظر الى ما بعد الغلبة  
وقد قطعت الغلبة عرق الشركة فصار معنى الكلمة المشرقة لاله الا ذات الاقدس  
وهذا ليس فيه محذور أو ما رد ما قاله غيره من لزوم الكذب فهو انه على تسليم أن يراد  
مطلق معبود فلا كذب لتزول الاله المعبود بباطل منزلة المعبود كما يستفاد ذلك  
من عبارة الاستثنى (قوله فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه) أي فتم القول بأن اللفظ

لان عرق الشركة انقطع  
بالغلبة وقوله من غير  
احتياج الى قرآن أو عرف  
غير محتاج اليه لان هذا  
ليس من تاب الاحتياج  
الى قرآن أو عرف لما عرفت  
من ان الغلبة تقطع عرق  
الشركة على اننا نسلم نفي  
العرف العام في الخطابات  
قال الشيخ المولى ولا يلزم  
عليه أي على جعله علما  
بالغلبة التقديرية استثناء  
الشيء من نفسه اذا أريد  
بالاله المعبود بحق وقال  
غيره يلزم الكذب اذا أريد  
بالاله مطلق المعبود وقد  
عرفت رده ما سبق من ان  
الغلبة قطعت عرق الشركة  
فلم يلزم استثناء الشيء من  
نفسه اه

الشريف علم بالعلية التقديرية لكن عرفت ما تقدم ان المرح عند الجمهور ان اللفظ  
 الشريف علم على الذات الاقدس لا يقبل معناه لتعدد وعرفت ان المراد من الاله في  
 الكلمة المشرفة المعبود بحق لا مطلق معبود واعلم ان الاعتبار ان المقدرة في هذه  
 الكلمة باعتبار معنى المستثنى منه والمستثنى أربعة لانهم اما ان يكونا كليتين أو  
 جزئيتين أو يكون الأول جزئيا والثاني كلياً والعكس بان كان الأول كلياً والثاني  
 جزئياً والثلاثة الأول باطله والاخير اعني كون الأول كلياً والثاني جزئياً فيه تفصيل  
 فان كان المراد بالاله مطلق المعبود فلا يصح ما يلزم عليه من الكذب الا ان يجاب  
 بالنزول المار وان كان المراد بالاله المعبود بحق صح فلا يصح من هذه الأقسام الا  
 أن يكون الاله كلياً بمعنى المعبود بحق والاسم المعظم علم على الذات الاقدس فالعنى  
 على هذا لا مستحق للعبادة موجود الا ذاب مولانا حبل وعزاهه لمخلصان شرح  
 السنوسى للصغرى فهذا هو المعول عليه \* (قوله خاتمة) هي لغة مأخوذة به الشيء  
 واصطلاحاً اللفظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على وجه مخصوص كقبة  
 أسماء التراحيم بكسر الجيم والمراد بها هاجلة الألفاظ المذكورة من قوله قد عرفت  
 الخ وسببت خاتمة لانها ختمت الرسالة (قوله ان الاعراب الذي سبق الخ) هو ان اللفظ  
 الشريف يدل من الضمير المستتر في الخبر فيكون مرفوعاً أو أنه منصوب على الاستثناء  
 (قوله وقال بعضهم) نسبته شيخ شيخنا الى الزنجشري قال بعض المحققين لكن لافي  
 كشافة بل في تأليف آخر مرفوعة ملق بكلمة الشهادة فزعم فيه ان أصل التركيب  
 الله الله وهذا لا يفيد في الألوهية عن غير الله تعالى فلما احتج بقصر الألوهية على الله  
 أتى بطريق المحصر وهي لا والا ومن العلوم ان في حالة القصر لا يقدم المحصور عليها  
 ويؤخر المحصور فيه بعدها فلما فعل ذلك في هذا التركيب صار لاله الا الله وحاصل  
 اعراب الكلمة المشرفة على هذا القول ان لا نافية للنسب واليه خبر مقدم مبني على  
 الفتح ترتب عليه مع لافي محصل رفع والاداة محصر ملغاة لا عمل لها والله مبتدأ مؤخر  
 مرفوع بضممة ظاهرة (قوله ودخلت لا) أي على الخبر والأي على المبتدأ لا يقال يلزم  
 على هذا القول ان الخبر مبني مع لا وهي لا يبنى معها الا المبتدأ لا نافية قول الزنجشري  
 مصرح بجواز بناء الخبر معها فلا يلزم قولهم لا يبنى معها الا المبتدأ قال يس وانما لم يبن  
 معها الخبر عند تأخره لعدم اتصاله بها وتركيبه مع كون الاسم مركباً يؤدي الى تركيب  
 ثلاثة أسماء وجعلها شيئاً واحداً واعلم ان الأقوال في الكلمة المشرفة تسعة سبعة في  
 الرفع واثنان في النصب الأول ان اللفظ الشريف يدل من الضمير المستكن في الخبر  
 وهذا قد ذكره الشيخ في تكملة الثاني انه يدل من اسم لا باعتبار محله قبل النسخ وهذا  
 قد ذكرته سابقاً الثالث انه مع الاضافة لاسم لا باعتبار محله قبل دخول النسخ  
 هو تكون الابهى غير فهمي اسم لكن لم يظهر الاعراب عليها بل ظهر على ما بعدها  
 لتكون على صورة الحرف ذلك ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم  
 الرابع ان الاسم المعظم مرفوع باله وقد قرر ذلك بان الله بمعنى ما لو من أله أي عبد

\* خاتمة \* قد عرفت ان  
 الاعراب الذي سبق هو  
 عراب الجمهور وقال بعضهم  
 ان الاسم الشريف مبتدأ  
 واليه خبر مقدم والاصل  
 الله الله ودخلت لا الالفادة  
 المحصر انتهى

وقد عرفت أيضا مما سبق  
ان النفي منصب على المعبود  
بحق في الواقع وليس منصبا  
على ما في اذهان الكفار  
كما قيل اذ يصير المعنى عامه  
لامعبود بحق في اذهان  
الكفار الا الله وهم  
لا يقولون بذلك اذ يقولون  
ان المعبودات بحق متعددة  
اه وحينئذ لا يصح الحصر  
وعرفت ان الاستثناء  
متصل لا منقطع وعرفت  
توجيه المتصل وتوجيهه  
بعضهم انه منقطع ولما رأى  
بعضهم التوجيهين قال ان  
الاستثناء في لا اله الا الله  
لا متصل ولا منقطع ويرد  
بانه لا ثالث للقسامين وصلى  
الله على سيدنا محمد النبي  
الاي وعلى آله وصحبه وسلم

قوله كذا قال الخ هيارة  
السوسى واما اعراب هذه  
الكلمة فقد علمت انها  
احتموت على مصدر وعجز  
فجزها ظاهرا لا احصاها  
اذ هي جملة من مبتدأ وخبر  
ومضاف اليه ما صدر بها  
فلان اسم الخ والمفعول به  
الذي هو كذا والخبر  
على هذا على العبارة الى  
حكاها اه انبأني

كل من اللفظين بفحش كما تقدم ضبطه فيكون الاسم العظيم مفعولا أقسم مقام  
الفاعل واستغنى به عن الخبر كما في قولك ما مضروب الا العسران الخامس  
انه مع الاضافة لا يمكن لا اعتبار بحمله معها وتسكون الابعى غير أيضا السادس  
انه خبر وما قبله مبتدأ واختاره ناظر الجيش والمعنى الاله الله ودخلت لا والا لفادة  
الخصم السابع ما أشار اليه الشيخ هنا بقوله وقال بعضهم الخ الثامن انه  
منصوب على الاستثناء وقد ذكره فيما سبق التاسع انه منصوب ظلي كونه مع  
الاضافة لا سم لا باعتبار حمله بعد دخولها فان اعتبر القول بأن الاستثناء متصل  
أو منقطع أو لا متصل ولا منقطع كانت الاقوال احدى عشر (قوله وقد عرفت أيضا  
مما سبق ان النفي منصب على المعبود بحق في الواقع) فالعنى انتفى المعبود بحق  
في الواقع الا الله (قوله وليس منصب باعلى ما في اذهان الكفار) أى على المعبود  
بحق الذى في اذهان الكفار فيكون المعنى انتفى المعبود بحق في اذهان الكفار  
الا الله وانما لم يصح ذلك لان المعبود بحق في اذهانهم كاللات والعزى ثابت لا يصح  
نفيه نعم استحقاقه العبادة الذى يرضونه ويعتقدونه منفي في الواقع ولعل هذا هو  
المراد بالقيل الذى أشار اليه الشيخ بقوله كما قيل فاذا حمل على أن النفي منصب على  
استحقاقه العبادة صح ذلك لان المعنى حينئذ استحقاق الاله العبادة الذى في ذهن  
الكفار منتهى في الواقع وهذا صحيح لا غير عليه (قوله وحينئذ لا يصح الحصر)  
أى وحين اذ كانوا يقولون ان المعبودات بحق متعددة لا يصح حصر المعبود بحق في  
الله تعالى (قوله وتوجيه بعضهم انه منقطع) لم يصرح به فيما تقدم وانما فهم من  
كلامه فيما مر (قوله لا متصل ولا منقطع) بل هو واسطة قال يس وأما  
القول بأن الاستثناء هنا لا يتصل بالاتصال ولا بالانقطاع فلا وجه له فان كان  
لثوهم انه لا يقال ان المستثنى بعض المستثنى منه فقد صرحوا قاطبة بتجويز البدلية  
وانه بدل بعض والمراد أنه فرد من مفهوم المستثنى منه ولو نظرنا في هذا المنع اطلاق  
لفظ الاستثناء لان معناه الاخراج وهو فرع قبول الدخول فاعرف الحق ولا تصغ  
لتكلم ما يقال اه (قوله بأنه لا ثالث للقسامين) أى المتصل والمنقطع اذ لو ثبت ثالث  
لسكن واسطة والحق انه لا واسطة وهذا كله منعلق باعراب لا اله الا الله وأما اعراب  
قولنا محمد رسول الله فظاهر اذ هو مركب من مبتدأ وخبر ومضاف اليه كذا قال  
السوسى وعقبه بعض المحققين بأن في جعله المضاف اليه من الجملة نسجها لان الجملة  
مركبة من ركني الاسناد فقط وهما المبتدأ والخبر (قوله وصلى الله الخ) ختم الشيخ  
رسالة بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تبركا اذا ما ابتدئ بها كتاب وختم بها  
الابوركت فيه وانتفع ببركة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قائدة) قال  
الشيخ المداينى في شرحه لحزب النووى قال البرهان اللغوى في آخر شرحه للجوهرة  
ومنها أى المسائل ان الانسان اذا أورد الصلاة والسلام عفا كمال كل عمل كما  
هنا لا ينبغي أن يقصد بهما الاتحصيل فضيلتهما والادخل في الكراهة وكذا قولهم



عند التمام والله أعلم اهـ والمرجوه من الشيخ أن يكون قاصداً بالاثبات بهما تحصيل  
فضيلتهما (قوله كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون) الاولي  
أن الغفير الاول عائد على الله والثاني عائد على النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك أبلغ  
في الكثرة فإن الذاكرين لله أكثر من الغافلين عنه والغافلين عن ذكر النبي  
أكثر من الذاكرين له \* ثم اعلم انه لا بد بعد قول الذاكر لاله الا الله أن يقول همد  
رسول الله لاجل أن يحفظ بذلك ما حصل له من نور التوحيد وعمارة السنوسى في  
شرح الصغرى بمصر حجة بذلك حيث قال ولما انتهى حج قلبه بنور الحقيقة وكان الانتفاع  
بها موقوفاً على القيام برسوم الشريعة وذلك لا يكون الا بالادمان على ذكر صاحبها  
المبلغ لها عن الله تعالى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم احتاج الذاكر بعد كلمة التوحيد  
الدالة على الحقيقة أن يشفعها بأثبات رسالة الله صلى الله عليه وسلم ليحفظ نور  
توحيده بادخاله في منبج حرز الشريعة فلهذا يقول الذاكر لاله الا الله محمد رسول  
الله وهكذا ينبغي في كل ذكر من أذكار الله تعالى أن لا يغفل المؤمن في نفسه عن ذكر  
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فلما أن وصل عليه اثره أو يقر برسالة مع الصلاة عليه  
صلى الله عليه وسلم وتعظيمه والتسليم بأذنيه صلى الله عليه وسلم اذ هو صلى الله عليه وسلم  
باب الله الاعظم الذي لا ينال كل خبرد نسا وأخرى الا ما تعلق به صلى الله عليه وسلم  
فمن غفل عن ذكره صلى الله عليه وسلم والتسليم به صلى الله عليه وسلم لم ينل مصقوده  
وكان حرمياً في سجن القطيعة محروماً من خير الدنيا والآخرة وسيدنا محمد هود ليس  
الخلق الى الله تعالى فكيف يصل الى الله من غفل عن دليله وقد قال بعض من طبع  
الله على قلبه عن يتعاطى التصوف وليس هو من أهله مقالة قريبة من الكفر أو هي  
الكفر بعينه ان الاكثار من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بحجاب عن الله تعالى  
وبسبب بعض الضالين مثل هذه العبارة فقال اذا فرد التهليل عن اثبات الرسالة  
كان أبلغ وأسرع في تأثير معنى التوحيد واحتج لضلاله وتسويل شيطان به بأن قال  
للتهليل معنى ولا اثبات الرسالة معنى واذا اختلفت المعاني على الباطن ضعف التأثير  
وبعدت الفكرة قال واغما احتاج الى وصل الذاكرين عند الدخول في الاسلام قال  
بعض الأئمة الاصحح في العلم رضى الله عنهم وهذه المقالة والعباد بالله من الفن التي  
لا مورد لها الا التمار ولا عقي لها سوى دار البوار وما ذلك الا مكر واسم تدراج  
الى رفض الشريعة والانحلال من ربقته وتعطيل رسومها ولو علم هذا الضال ماتحت  
قول محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاسرار التوحيدية والحكم الالهية  
لا تشفع عن ذلك العي فأصاب المرمى اهـ اللهم انقذنا من العت ما ظهر من مآما  
بطن بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم صلاة وسلاماً ما دأبنا من نصل بهما مع الاحبة  
بفضل الله تعالى الى الفردوس الاعلى والتمتع هناك في جواره تعالى بنفس تلك  
انوارها والمن اهـ كلامه وأنا أطلب من الله مثله وقوله بنور الحقيقة هي الاتفات  
لما في نفس الامر وقطع النظر عن كل شئ حتى عن جسده ووجهه أى بالحقيقة

كلما ذكره الذاكرون وغفل  
عن ذكره الغافلون

قوله اثره أى اثر الذاكر كان  
يقول لاله الا الله اللهم  
صل على سيدنا محمد اهـ  
انباي

الشبهة بالنور فهو من اضافة المشبهة للمشبه وقوله برسم الشريعة جمع رشم بمعنى  
 العلامة أي بعلايات هي الشريعة فلاضافة بيانية وانما كل الانتفاع موقوف على  
 القيام بالشريعة لان القيام بالشريعة علامة على رضا المولى وعلى دخول الجنة  
 وقوله ان يشفعها أي يصيرها شفعا أي زوجا وقوله منيع حرز الشريعة أي يادخله  
 في الشريعة المشبهة بالحرز المنيع وضافة الحرز الى الشريعة بيسانية أي منيع حرز  
 هو الشريعة وقوله اذهب باب الله الاعظم فيه اشارة الى أن الله أبوابا كالأبواب  
 والاولياء والنبي صلى الله عليه وسلم أعظم الأبواب صلى الله عليه وسلم وقوله وكان  
 مرميا به أي مطروحا وقوله في سجن القطيعة أي القطيعة المشبهة بالسجن  
 أو الاضافة بيانية وقوله وهي الكفر بعينه أو للشك أو للأضراب وعليه فعمله  
 من طمع الله على قلبه أي جعل على قلبه اسودادا وقوله وتسو بل شيطانه أي  
 وسوسته وقوله لأمورد لها أي لصاحبها وقوله من ربقها الرقة في الأصل  
 العروق التي تستنشق بها صغار الضأن فاضافتها الى الفخير العائد الى الشريعة من  
 اضافة المشبهة الى المشبه أو نقلت الرقة من معناها الأصل ربيت بها الشريعة  
 فتكون الاضافة للبيان والمراد بالانحلال الخلوص فكأنه قال والخلوص من  
 الشريعة المشبهة بالرقة أو من ربة هي الشريعة وقوله لا تنسج أي زال وقوله  
 الرمي أي محل الرمي والشخص اذا أصاب محل الرمي فقد فاز بقصوده فكذلك هذا  
 الضال لو علم ماتحت قوائمه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأسرار والحكم  
 انطق بالصواب اهـ مخضمان حاشيته وانما ذكرته بتمامه لكونه متعلقا برسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اللهم امتناع على حبه وحب آله وأصحابه وأزواجه وذريته وآل  
 بيته صلى الله عليه وسلم \* فائدتان شر يفتان الاولى \* في كيفية ذكر الكلمة  
 المشرفة في حالته التي يكون عليها \* اعلم انه ينبغي قبل على سبيل الوجوب  
 وقيل على سبيل الندب كذا ببعض الهوامش وبعض المحققين اقتصر على الثاني  
 لذا كرر ان لا يطيل ألف لاحدا قال بعض المحققين في مدها ثلاثة أقوال طلب مدها  
 طلب عدم مدها الثلاثة موت قبل استكماله التفصيل فان كان كافرا  
 دخل في الاسلام قصر والامد والاطالة ثلاث حركات الى ست لانها غاية  
 المجد المنفصل وعدم الطول حركتان ولا ينقص عن الحركتين لانها  
 لا تتأني هيئة الكلمة بدونها اهـ وأن يقطع الهمزة من اله وكذا ينصح بالهمزة من  
 الاو بشدد اللام بعدها قال بعضهم وكذا ينبغي أن لا يسكن الهاء من اله بل لا يجوز  
 اسكانها اذ هو كقولك لا يؤدني اله من نفي جميع الآلهة حتى مولا ناجل وعز وهذا  
 الذي ذكرنا هو اذا وقف عليها قصد أو اعتقد مدلولها موقوف عليه وأما اذا كان  
 في حالة الاستراحة فارتكوا في الاختيار الا انه لا ينبغي \* وسئل المنجور عن الجماعة  
 الذين يقول بعضهم لا اله وبعضهم الا الله فقال لا ينبغي ولا يحرم لان كلا حذف  
 اعتمادا على صاحبه ولم يقل العلماء بتحريم ذلك في الاذان حيث يجتمع المؤذنون اهـ

بغالب الفاظه اه يس ويمنع له أيضا أن يعتني بشأنها فيتموضأ لها ويطلب ثيابا  
ظاهرة ويقصد موضع طاهر كما يقصد للصلاة وليتخير الخوفة والانفراد عن الخلق  
ما استطاع ويقصد الزمعة المشرفة ثم يستقبل القبلة ويقصد ورده أو لا بالاستغفار  
ولو مائة مرة لا أقل منها وهذا مع اتساع الوقت والأتى بما يمكن ولو سبع مرات  
ليغسل باطنه من ادران المعاصي أى من المعاصي الشبهة بالادران أو من ادران  
هى المعاصي وادران جمع درن أى وسخ وفى المختار الدرر الوسخ وقد درن الثوب  
من باب طرب ثم ينبع أثر ذلك صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو خمسائة  
مرة فهى أقل العدد من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل أقله ثلثمائة مرة  
لستنبر بها باطنه وينتهي الحبل ما يرد عليه من سر التهليل بعده وليقصد بذلك كله امتثال  
أمر الله تعالى وطلب رضاه ولا بد من فهم معناها قال بعضهم أى الاجمال وهو اثبات  
التوحيد لله والرسالة للرسول صلى الله عليه وسلم اه قال بعض المحققين والحاصل  
ان من يذكر كلمة الشهادة فإن كان مقلدا فى ذكرها ولا يعرف المعنى الذى دللت  
عليه ولا يعتقده أصلا بل اذا سئل عن معناها يقول سمعت الناس يقولون ذلك فقلت  
فهذا الايسر لهم من الايمان بنصيب بل هو من الجهلة الهاالكين ولا انتفاع له بذكرها  
وان اعتقد ثبوت الوحدانية لله والرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وان لم يعرف  
انه مدلول لها فهذا مؤمن ولا كلام ويتنفع بذكرها اه لمخلص الثانية فى فضلها  
وقض هذه الكلمة كثير لا يمكن استقصاؤه ولهذا اختار الائمة لازمة الذكرك فى كل  
حال ولو لم يكن فى بيان فضلها الا كونها علامة على الايمان فى الشرع تعصم الدماء  
والاموال الا بحقتها وكون ايمان الكافر موقوف على النطق بها السكان كافيا للعقلاء  
كيف وقد ورد فى فضلها أحاديث كثيرة ذكر السنوسى منها جملة فمنها قوله صلى  
الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله وحده لا شريك له رواه  
مالك فى الموطأ قال السنوسى زاد الترمذى فى روايته له الملك وله الجسد وهو على كل  
شئ قدير قال يس ظاهر قوله زاد الترمذى انه اختص بهذه الزيادة ونص ابن غازى  
على أن هذا الحديث بكله خترجه الكتب الستة اه ومنه ما صلى الله عليه وسلم  
قال أفضل الذكرك لا اله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله لا يقال الدعاء ذكر وقد قال  
النبي صلى الله عليه وسلم وأفضل الدعاء الحمد لله فيكون أفضل الذكرك وهذا يعارضه  
قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الذكرك لا اله الا الله لا نأقول لا يلزم من كون الحمد لله  
أفضل الدعاء الذى هو نوع من الذكرك أن يكون أفضل جميع أنواع الذكرك وهذا نظير  
قولنا أفضل الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأفضل الملائكة جبريل اه  
ملوى بالمعنى وقال صلى الله عليه وسلم لا نبى طالب باعنى قل لا اله الا الله كلمة أحاج لك  
بما عند الله وقال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله  
فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقتها وحسبهم على الله وقال صلى الله  
عليه وسلم أتانى آت من ربي فأخبرني أن من مات يشهد أن لا اله الا الله وحده

قوله آت أى ملك وانظر  
هل هو جبريل أو غيره اه  
انباي

قوله من دخل القبر رأى  
مات وكان آخر كلامه من  
الدنيا قول لا اله الا الله  
خلصه الله من النار وظاهره  
انه لا يعذب اصلا وقيل من  
مات مصر عليها وان لم تكن  
آخر كلامه وقيل المراد  
بكونه دخل القبر بها انها  
تكتب وتجهل في قبره اهـ

انباي

لا شريك له فله الجنة فقال له أبو ذر وان زنى وان سرق فقال وان زنى وان سرق وقال  
صلى الله عليه وسلم من دخل القبر بلا اله الا الله خالصه الله من النار وقال صلى الله  
عليه وسلم أبعد الناس شفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله خالصه من قلبه  
وهذا آخر ما يسره الله على رسالة شيخنا في كلمة التوحيد غفر له الرب المجيد  
من كلمات علقها عليهم كوني مقصرا وأرجو من الله أن يكون للذنوب عاقرا  
وأطلب منك يا أخي أن تدعوني بالغفره فان عيوبي كثيرة مشتهره ثم جمعها على يد  
أفقر العباد وما ذاك الا بواسطة سيدنا محمد الشفيع في المعاد صلى الله عليه وعلى  
آله وأصحابه وذوي الهدى والرشاد وسلم تسليما كثيرا أبدا لأباد وكان ذلك يوم  
السبت المبارك ليلة بقيت من شعبان سنة ألف ومائتين واثنين وعشرين من هجرة  
القوى الأمتين

١٤٧٨

بحمد الله تم طبع هذه الحاشية اليه على رسالة لا اله الا الله ذات المزايا والافضليه  
للعالم العلامة والخير البحر الفهامة من زنده في كل علم موري الاستاذ الشيخ  
ابراهيم البيجوري خذمة لرسالة شيخه العلامة الفضالي عهما بالرحمة الكبير  
المتعالى والمترنم طبعها التحلى بكل عمل أدبي الفاضل الشيخ احمد الحلبي  
أسعد الله أيامه ووالى عليه برة وانعامه وكان هذا الطبع  
الراهمي الرائق بطبعة رفيعة الجنباب الشيخ عثمان عبيد  
الرازق حقه الله باللطاف ونجاء عما يخاف وفاح  
مسك الحقام في أوائل ذي الحجة الحرام  
سنة احدى وثلاثمائة وبعود الألف من  
الاعوام من هجرة النبي عليه  
وعلى آله أفضصل  
الصلاة والسلام  
تم تم

٢٨٢١٢

ع

CALL No. ١٤٠ ع ACC. NO ٢٨٢١٤

AUTHOR الباجوري، ابراهيم  
الحاشية المبرهنة

ع Acc. No. ٢٨٢١٤

Class No. ١٤٠ Book No. ٢٨٢١٤

Author الباجوري، ابراهيم

Title الحاشية المبرهنة

Borrower's No.	Issue Date	Borrower's No.	Issue Date



**MAULANA AZAD LIBRARY  
ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY**

**RULES :-**

1. The book must be returned on the date stamped above
2. A fine of Re. 1.00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over-due.

